البلغار وحركة التمرد والعصيان المسلح فى مقدونيا على الدولة العثمانية عام 1903 م فى ضوء الوثائق الأمريكية

الدكتور
إبراهيم العدل المرسى
الأستاذ المساعد بقسم التاريخ
كلية الآداب ـ جامعة المنصورة

البلغار وحركة التمرد والعصيان المسلح فى مقدونيا على الدولة العثمانية عام 1903 م

مقدمة:

ازداد التوتر بين الدولة العثمانية والشعوب السلافية فى البلقان فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع ظهور الحركات القومية فى أوربا خلال تلك الفترة، حيث شهدت هذه المنطقة عدة حروب أبرزها الحرب التركية – الصربية عام 1876م، والحرب التركية الروسية عام 1877م، والحرب التركية اليونانية عام 1897م.

واجتاح الغليان الثورى المنتشر الجماهير المقدونية فى تلك الفترة ومع نهاية عام 1875م وبداية عام 1876م حدث تشكيل لمنظمة مستقلة فى سالونيك من أجل الإعداد لثورة مسلحة فى مقدونيا، وكان زعيم الثائرين هو " ديمتار بوب جيورجييف " الذى درس بالمدرسة العسكرية فى بلغراد التى كانت آنذاك مركزاً لكثير من الثوار القوميين من البوسنة وبلغاريا ومقدونية، وفى قرية " رازلوفيتس " أحرق الثوار الفلاحون الكتب وعقود الملكية الخاصة بالإقطاعيين الأتراك، وتوجهوا لكى يحرروا " بيروفو " وتكبدت قوات الثوار خسائر فادحة فى المعارك مع الجنود العثمانيين الذين كانوا أكثر عدداً وأفضل عدة [1]، ومنذ ذلك الحين شهدت مقدونيا عدداً من الاضطرابات، وكانت مسرحا لحوادث دموية مختلفة، وكانت موجة الهياج تبدأ لتأخذ مكانها موجة أخرى، وأصبحت المشكلة المقدونية من أهم المشاكل فيما يسمى بالمسألة الشرقية [2].

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نمت عاطفة قومية فى مقدونيا ظهرت نسبيا فى دور متأخر أثناء النزاع بين صربيا وبلغاريا، واعتبرها الصرب موجهة

نحوهم، واعتبرها البلغاريون نصيرا لبلغاريا، وتشكلت فيها حركة قومية هدفها التخلص من الحكم العثمانى، والحصول على استقلالها، وشهدت مقدونيا حركة تمرد وعصيان مسلح عام 1903م، اشترك فيها جميع سكان مقدونيا سواء يونانيين وألبان ورومانيين وصرب وبلغار.

وتتناول هذه الدراسة " البلغار وحركة التمرد والعصيان المسلح فى مقدونيا على الدولة العثمانية عام 1903م، فى ضوء الوثائق الأمريكية "، وثمة إشكاليتين رئيسيتين فى هذه الدراسة:

الإشكالية الأولى: أسباب إلقاء الضوء على الدور البلغارى فى هذه الحركة برغم اشتراك معظم سكان مقدونيا، ولعل هذا يرجع إلى أن الدور البلغارى فى هذه الحركة كان رئيسيا، حيث أكد ذلك القنصل الأمريكى فى إستانبول فى رسالة إلى وزارة خارجيته بقوله: " إن حركة العصيان المسلح والثورة فى مقدونيا، ذات طبيعة خاصة جدا، ولكنها مقصورة على العنصر البلغارى "[3].

ويؤكد ذلك أيضا مصطفى كامل أحد أقطاب الحركة الوطنية المصرية فى مقال بجريدة اللواء " البلغار هم مدبرو هذه الحركة ومنظمو جنودها، ومعدو آلاتها، ولا عبرة بما تدعيه حكومة صوفيا من أنها تحرس الحدود وتحمى المواقع، وتسد الأبواب فى وجوه الثوار "[4]. ونفس الحال، حيث يذكر أحد المؤرخين المهتمين بدراسة هذه المنطقة: "وينبغى القول بأن هذه الثورة كانت تستند غالباً على البلغاريين "[5].

الإشكالية الثانية: أسباب الاعتماد على الوثائق الأمريكية فى معالجة هذه الدراسة، ويرجع ذلك للاعتبارات التالية:

- إن الوثائق الأمريكية هى المصدر الرئيسى لهذه الدراسة، حيث تناولتها بالكثير من التفاصيل نظراً لقيام العصابات البلغارية بخطف اثنتين من المبشرات الأمريكيات فى بلغاريا، وطالبوا بفدية كبيرة لشراء أسلحة ومتفجرات، ولذلك كانت مراسلات القنصل الأمريكى فى إستانبول كثيرة ومتنوعة وشاملة لكل ما حدث فى هذه الحركة.

- إن الوثائق العثمانية التى حاولت الحصول عليها كانت قليلة، ولم تتناول هذه الحركة

بالتفصيل، حيث اعتبرتها فتنة سوف تزول نظراً لكثرة الفتن والاضطرابات التى شهدتها الدولة العثمانية فى كثير من أجزائها فى تلك الفترة[6].

أما عن أسباب اختيارى لهذه الدراسة فيرجع إلى عدة أسباب:

- أن هذا الجزء الأوربى من الدولة العثمانية لم يأخذ حقه من الدراسات التى كتبت بالعربية، بينما كانت حكراً على الأجانب حتى إن بعضهم فى كتاباته تجنى على الدولة العثمانية[7].

- أن المشكلة المقدونية تعد من أهم أزمات المسألة الشرقية، بل وصفها البعض بأنها: "هى المسألة الشرقية فى أعظم دور لها "[8]، حيث شهدت تدخلات وأطماع الدول الأوربية الكبرى، وتشابك ذلك مع طموح العناصر المحلية فى هذه المنطقة.

- أن هذه الحركة جديرة بالدراسة وإلقاء الضوء عليها، حيث شهدت مقدونيا حوادث مسلحة بين الدولة العثمانية وأهالى مقدونيا أدت إلى قتل العديد من الطرفين، وهدمت مئات المنازل والقرى، ودمرت العديد من المنشآت الحيوية كالسكك الحديدية والبنوك، وأصبحت مقدونيا مسرحاً للخراب والدمار، وكان لها ردود فعل مختلفة سواء فى الدولة العثمانية أم فى الدول الأوربية.

- أن أوراق ومراسلات القنصل الأمريكى فى إستانبول قد أفادتنى فى معالجة هذه الدراسة، حيث تعد – إلى حد ما – وجهة نظر غير أوربية، ورؤية جديدة.

وسوف نتناول فى هذه الدراسة العناصر التالية:

أولاً: المشكلة المقدونية وتطوراتها والدور البلغارى فيها حتى قيام حركة التمرد، نلقى نظرة تاريخية وجغرافية على هذه المنطقة مسرح هذه الحركة، ثم نتناول أسباب هذه المشكلة المقدونية، والدور البلغارى فيها حتى قيام حركة التمرد والعصيان المسلح.

ثانياً: البلغار وحركة التمرد والعصيان المسلح فى مقدونيا على الدولة العثمانية عام 1903م فى ضوء الوثائق الأمريكية، نوضح إرهاصات هذه الحركة، ثم نلقى الضوء على أحداثها فى ضوء الوثائق الأمريكية، وأخيراً نتائج هذه الحركة فى مقدونيا، وردود أفعالها سواء فى الدولة العثمانية أم فى الدول الأوربية.

والله آمل أن أكون قد وفقت فى تناول هذه الدراسة، وأن تعد إضافة لبنة فى تاريخ الدراسات التاريخية التى تناولت الدولة العثمانية.

أولاً: المشكلة المقدونية وتطوراتها والدور البلغارى فيها حتى قيام حركة التمرد:

يجدر بنا أن نلقى نظرة تاريخية وجغرافية على مقدونيا مسرح حركة التمرد، حيث كانت تقع فى شبه جزيرة البلقان [9]، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم مقدونيا خلال هذه الدراسة، كان يختلف عن مقدونيا الحالية المحددة داخل نطاق الاتحاد الفيدرالى اليوغسلافى [1].

وقد سقطت مقدونيا تحت هجمات العثمانيين الذين احتلوا فى آخر القرن الرابع عشر كل شبه جزيرة البلقان، وتحت السيطرة العثمانية لم يستعمل تعبير مقدونيا، وإنما تعبير "روميللى" [11]، كذلك كان يطلق عليها فى التاريخ العثمانى اسم " ايالتى ثلاث " أى الولايات الثلاث وهى: سالونى Salonica، موناستير Monstri ، قوصوه أو " كوسوفو" Kosovo [12]، بينما أطلق عليها الأوربيون اسم مقدونيا [13].

كانت المشكلة المقدونية أهم أزمات المسألة الشرقية بل كانت هى المسألة الشرقية فى أعظم دور لها، وبخاصة أن مقدونيا كانت العالم المصغر لمشاكل البلقان، ولعل ذلك كان يرجع إلى عدة عوامل متداخلة أهمها:

العامل الأول: يتعلق بالتكوين الاجتماعى فى مقدونيا، حيث كانت تضم أخلاطاً شتى من السكان سواء من العثمانيين المسلمين واليهود واليونانيين والألبان والرومانيين والبلغار والصرب [14]، يختلفون فى لغاتهم واتجاهاتهم وبذلك اختلفت قومياتهم وأصبحوا خطراً على الدولة العثمانية [15]، وكانت كل قومية من هذه القوميات تزعم أنها تشكل أغلبية عددية تجب لها السيطرة على مقدونيا. وعلق أحد الكتّاب الأجانب على ذلك بقوله: " إن وجود العثمانيين هو الأقل تعقيداً وإرباكا للمشكلات التى تواجهنا فى مقدونيا " [16].

العامل الثانى: حالة الضعف والتدهور التى أصابت الدولة العثمانية، ففى هذه الفترة

المتأخرة من العهد العثمانى عانت الدولة العثمانية من الضعف والانحلال لظروف كثيرة لدرجة أنهم أطلقوا على السلطان العثمانى عدة صفات تدل على ذلك منها " رجل أوربا المريض "، و" المريض الذى لا يرجى شفاؤه"، و"المريض المشرف على الموت"[17]. وقد تجلى ضعف السلطة العثمانية فى مقدونيا فى انتشار ظاهرة الفساد الإدارى من جانب الموظفين العثمانيين، وهو ما وصفه القنصل الأمريكى فى إستانبول تشارلز ديكنسون Charles M. Dickinson بقوله: " إن معظم الأعمال فى جمرك سالونيك تتم عن طريق الرشوة "[18]، هذا إلى جانب أن هذه الفترة من أواخر القرن التاسع عشر، أطلق عليها عصر القوميات فى أوربا، حيث ظهرت فى فترة مبكرة فى القسم الأوربى من الدولة العثمانية فشمل شرق أوربا ومنطقة البلقان[19].

العامل الثالث: يتمثل فى موقف القوى الأوربية الكبرى من مقدونيا، حيث كانت لسنوات ميدان التنافس المفضل لها، وكان هناك قوتان تحديا وهما روسيا والنمسا والمجر، حيث نجد روسيا تحاول تنفيذ خططها فيها لصالح بلغاريا[2]، بينما كانت الأخرى تطمع فى مد نفوذها إلى بحر إيجة، وتعتقد أن نجاحها فى هذا الصدد يتوقف على الصرب، ولذلك وقفت إلى جانبهم وكانت نصيرا لهم[21]. أما القوى الأخرى مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا فقد تطلعت بشكل ما إلى تحقيق مطالب متميزة لها فى هذه المنطقة[22].

ومما زاد فى تعقد موقف هذه الدول الخصومة بينها، وانقسامها بين دول التحالف الثلاثى ودول الوفاق الثلاثى، حيث نجد النمسا والمجر وألمانيا تابعة للجانب الأول، بينما كانت روسيا وإنجلترا وفرنسا تابعة للجانب الثانى[23].

ويتجلى موقف هذه الدول الأوربية واختلافها، فى الاقتراح المقدم بثلاثة حلول ممكنه تجاه المشكلة المقدونية:

الأول: مقدونيا مستقلة تحت الحماية الأوربية .

الثانى: الإصلاح التركى تحت السيطرة الأوربية .

الثالث: تقسيم مقدونيا بين اليونان وبلغاريا وصربيا وألبانيا .

كانت غيرة هذه القوى فى منع اتباع أى من الحلين الأول والثانى، ودمرت فعليا الحل الثالث[24].

العامل الرابع: يدخل ضمن الإطار الاستراتيجى لهذه المنطقة، حيث تتميز بموقع جغرافى يتحكم فى الطرق ما بين وسط أوربا والبحر المتوسط، ومرور طرق حديدية على رأسها قطار الشرق السريع [25]، كذلك تظهر أهمية مقدونيا الحربية بالنسبة للدول الأوربية نظراً لقربها من الدردنيل والبوسفور وإستانبول، فأى دولة أوربية تستطيع عن طريق أحد الكيانات السياسية فى مقدونيا أن تهدد المضايق وعاصمة الدولة العثمانية، وبالتالى تحقق أحلامها فى السيطرة على الدولة الأخيرة [26]، كل ذلك جعلها موضع جذب هام للطامعين [27].

فى نفس الوقت كان لمقدونيا أهمية خاصة للدولة العثمانية، فهى تشكل دولة حاجزة بين الدولة العثمانية وأطماع اليونان فى الممتلكات العثمانية من جهة الشرق [28].

العامل الخامس: كذلك طمعت فيها الدول والكيانات السياسية فى شبه جزيرة البلقان والمجاورة لها، حيث كانت تجاورها اليونان والصرب والرومان، وكل منها تطمع فى الاستيلاء عليها [29]، لأن مقدونيا بالنسبة لهم منطقة مشاعة أو متنازع عليها، وحدودها غير واضحة، ويرى البعض عدم تحديد حدود هذه الكيانات السياسية ساعد على تأكيد هذه المشكلة، إن لم يكن فى إنشائها [3]، ولذلك نجد اليونان تطمع فى ضم مقدونيا إليها [31]، حيث كان اليونانيون يرغبون دائما فى رؤية مقدونيا تابعة لهم، لأنهم يشكلون عنصراً غالباً فى الجزء الجنوبى غرب موناستير وفى جنوب سالونيك، هذا إلى جانب أن الأساقفة اليونانيين يعدون كل أهل مقدونيا يونانيين لأنهم تابعون فعليون للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، وعموماً لمح اليونانيون بشكل لا يقبل الجدل أن مقدونيا هيالنية فى روحها، وتشكل مستقبلاً جزءاً من اليونان الكبرى [32] كذلك نجد رومانيا هى الأخرى تتطلع إلى مد نفوذها على مقدونيا استناداً إلى وجود الوالاش فيها [33].

بلغاريا ومقدونيا حتى قيام حركة التمرد:

كانت إثارة المشكلة المقدونية التى ظهرت ابتداء من سنة 1875م متوقعة، ولم يكن فى وسع التقسيم الجزئى الذى كان قد بدأ بإنشاء إمارات الصرب والجبل الأسود ومملكة اليونان وأخيراً إمارة رومانيا إلا أن يزيد الصعوبات فى المناطق التى كانت لا تزال خاضعة للسيطرة العثمانية، وكان البلغاريون هم وحدهم بين مسيحيى الإمبراطورية العثمانية

الذين لم يحصلوا على وطن مستقل أو شبه مستقل، ولذلك فإن يقظتهم القومية كانت أكثر بطئاً من يقظة الشعوب المسيحية الأخرى، ولكن هؤلاء البلغار كانوا قد حصلوا من السلطان العثمانى، وبمساعدة روسيا منذ إبريل 187 على وضع دينى جديد، فبدلاً من أن يخضعوا لبطريرك القسطنطينية الأرثوذكس، والذى كان يونانيا، أصبح لهم كنيسة قائمة بذاتها، تخضع لرئيس بلغارى، وساعد وجود هذه الكنيسة البلغارية على نمو الشعور القومى البلغارى، ثم بدأت حركة ثورية فى منطقة البلقان ضد الدولة العثمانية بدءاً من أغسطس عام 1875، من البوسنة والهرسك، وصلت فى فترة بضعة أشهر وامتدت فى ربيع سنة 1876 إلى بلغاريا، وكان قمعها سريعاً من جانب الدولة العثمانية، وخاصة فى بلاد البلغار، وعندئذٍ أعلنت الصرب والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية، وكان من الطبيعى أن تسحق هاتين الإمارتين إذا لم يحصلا على تدخل أجنبى، وتدخلت روسيا فى أوائل إبريل 1877 حيث أعلنت الحرب على الدولة العثمانية كما قالت: لكى تجبر السلطان على تحسين حالة الشعوب المسيحية فى إمبراطوريته [34]، وعموما لم تحصل مقدونيا على استقلالها فى أعقاب الحرب الروسية التركية (1877 – 1878م)، والتى أسفرت عن تحطيم السلطة التركية فى بلغاريا [35].

بلغت أيدلوجية الجامعة السلافية ذروتها فى سياسة روسيا الخارجية بمشروع خلق دولة بلغاريا الكبرى فى معاهدة سان استفانو (30 مارس 1878)[36] وقد خيبت هذه المعاهدة آمال القوميات الأرثوذكسية السلافية (الصرب والجبل الأسود) والأرثوذكسية (اليونان ورومانيا) فى البلقان، حيث مثلت ذروة المصالح القومية الروسية بتجاهلها مصالح قوميات البلقان الأخرى، وذلك من خلال إنشاء روسيا لدولة أرثوذكسية سلافية تسير فى فلكها، وفى الوقت نفسه، خلفت المعاهدة المذكورة معارضة دولية واسعة بسبب تضرر مصالح الدول الكبرى وبخاصة بريطانيا والنمسا والمجر من جراء تغير موازين القوى فى البلقان [37].

وهكذا نجد أن روسيا عملت على إضعاف الدولة العثمانية بإثارة وتشجيع القوميات البلغارية، فكانت الثورة البلغارية فى إبريل 1878م التى تميزت بالعنف الدموى حتى إنهم قتلوا من المسلمين أعداداً كبيرة معظمهم من النساء والأطفال بلغوا اثنى عشر ألفا كما يذكر مصدر أجنبى [38].

ولتجنب حرب أوربية، عقد فى برلين مؤتمر دولى ما بين 13 يونيو إلى 13 يوليو 1878م، ومن أجل تحقيق أهدافها استغلت الدوائر الصربية واليونانية الحاكمة نشاط الدبلوماسية الأوربية فى هذا المؤتمر بشأن تعديل معاهدة سان استفانو، ونظمت الدوائر المذكورة إرسال التماسات من مقدونيا تطالب بأن يتم فصل مقدونيا كلها أو أجزاء منها عن الدولة العثمانية، وضمها إلى الدول المذكورة، وفى هذا المضمار جرت محاولة من الجانب اليونانى للتأثير على الموقف عن طريق ارتجال فكرة ما يسمى بالحكومة المؤقتة لمقدونيا [39].

وعموماً تميزت قرارات مؤتمر برلين بأنها ألغت الكثير من المشاريع التى نفذتها روسيا فى البلقان تبعاً لمعاهدة سان استفانو، فبموجب هذه القرارات تخلت روسيا عن مشروع بلغاريا الكبرى، وأعلن بالمقابل الاستقلال الذاتى لبلغاريا، والروميللى الشرقية، كما أعلن الاستقلال التام لكل من رومانيا والصرب والجبل الأسود، وقد حصلت الصرب على أرض ألبانية ذات أغلبية سلافية بدلا من برستينا وفقا لمعاهدة سان استفانو، كذلك أكدت معاهدة برلين على تبعية غينيا وبلافا إلى الجبل الأسود. أما اليونان فمنحت إيبرا وتساليا على أن ترسم الحدود النهائية بينها وبين الدولة العثمانية من قبل لجنة مشتركة للدولتين، إضافة إلى ذلك حصلت النمسا والمجر على حق احتلال البوسنة والهرسك وسنجق نوفى بازار [4]، وبالنسبة لمقدونيا أعيدت إلى السلطان العثمانى مع صدور قرارات خاصة بها [41]، بعد أن كانت لبلغاريا حسب اتفاقية سان استفانو [42].

وهكذا رتبت خريطة البلقان السياسية بصعوبة شديدة، نظرا لتداخل السياسات الدولية والإقليمية، صحيح أن معاهدة برلين لم تكن نموذجا أعلى للمعاهدات، فقد أثبتت مقدونيا ببقائها تحت حكم الدولة العثمانية أنها مركز مزمن للاضطرابات [43]. واشتد الصراع والتنافس بين حكومات البلقان من أجل اكتساب مناطق نفوذ وتحقيق توسعات إقليمية فى مقدونيا، وكانت بلغاريا من أكثرها اهتماما بمقدونيا، ولعل ذلك كان يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

1 - **العامل الأول: تاريخى وجغرافى:** كانت نشأة دولة بلغاريا تعتبر لأسباب مشابهة مقدونيا أرضا بلغارية [44]، ومن المهم – من وجهة النظر البلغارية –أن نتذكر أن الامتداد

العظيم للدولة البلغارية فى العصر الوسيط، أفاد حجة لمطلب بلغاريا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[45].

أما من الناحية الجغرافية، فإن بلغاريا جيولوجيا وجغرافيا تتطلع إلى منطقة بحر إيجة، ولذلك فإن وجود ميناء تجارى لها على هذا البحر ضرورى لتطوير اقتصادها.[46].

2 - العامل الثانى: اجتماعى: ويتمثل فى أن مطالب بلغاريا العرقية قوية حيث إن الغالبية العظمى من سكان مقدونيا بلغار[47]، ويرى البلغاريون فى مقدونيا أنهم يشكلون أغلبية عددية تجب لهم السيطرة عليها[48]، وبالنسبة لحكومة بلغاريا فإنها ترى أن المقدونيين بلغاريون[49]، بل اعتبروا أن مقدونيا منطقة يسكنها بلغاريون[5].

كذلك ظهر فى مقدونيا التأثير التعليمى البلغارى، لقد كان معظم أهالى مقدونيا يتعلمون لربع قرن باعتبارهم بلغار[51]، وبخاصة أن اللغة المقدونية قريبة من اللغة البلغارية وأقرب إلى البلغارية من الصربية[52]، وقد تلقت النهضة البلغارية المقدونية المدفوعة باستعمال اللغة البلغارية سندا قويا من القسم الإغريقى من مقدونيا، ففى سالونيك طبعت المؤلفات الأولى باللغة الشعبية البلغارية فى عام 183.م، بيد أن البلغاريين المقدونيين فى منتصف القرن التاسع عشر أيضا، وقفوا ضد الإغريق، ومن المهم أن نلاحظ أن كرواتيا، وهو المطران ستروسماير، فى عام 1861م نشر على نفقته مجموعة كبيرة من الأغانى الشعبية البلغارية، وأن أول شاعر بلغارى رثى فى أشعاره مصير بلاده الحزين هو المقدونى زينزيفوف وارتفع غناؤه فى عام 1862م ضد الإغريق، ومن ضمن ما جاء فيها: " مقدونيا أرض ممتازة، ولن تكون إغريقية أبدا أبدا، إن الخمائل والغابات والجبال وحتى أحجار هذا التراب، والعصافير وأسماك نهر الفاردار، والأحياء والأموات سيقومون ليصيحوا بأوربا والعالم أنا بلغارى، والبلغار يعيشون فى هذا البلد "[53].

وفى تاريخ العاطفة البلغارية لمقدونيا يوجد تاريخ هام فى عام 1870 م، وهو إنشاء الأكسرخوسية البلغارية التى انتزعت من البطريركية اليونانية فى إستانبول الإدارة المباشرة للكنيسة الأرثوذكسية فى منطقة كاملة تطابق بلغاريا الحالية ومقدونيا وبخاصة عندما أنشئت الإمارة البلغارية فى عام 1878م، واعتبر إنشاؤها من قبل البلغاريين حجة لصالح القومية البلغارية[54].

وعموماً كان إقامة بطريركية بلغارية مستقلة، أول ضربة للاحتكار اليونانى فى مقدونيا، وبخاصة بعد أن اعترف بوجودها عام 1878م بالمعنى السياسى[55]، وسوف يتضح دور هذه البطريركية فى تهيئة الجو لصالح البلغار فى مقدونيا.

3 - **العامل الثالث: يتعلق بالأسباب الاقتصادية:** حيث شهدت مقدونيا فى القرن التاسع عشر تجارة نشيطة مع الخارج، وكانت تصدر القطن والتبغ والجلود، ولم تكن جميع هذه الأعمال فى أيدى العثمانيين فقط، بل كانت فى أيدى اليونانيين والبلغاريين المقدونيين، وكان بعض ممثليهم يعيشون فى الخارج، فقد كان يوجد بلغاريون مقدونيون فى بودابست وفى فينا وليتيزيرج[56]، وقد طمعت كل من الدول الثلاث المجاورة فى انتزاع هذه الولاية الخصبة الغنية بالزراعة والتى تشتهر بزراعة التبغ على وجه الخصوص[57] وبخاصة البلغاريون.

كذلك تم فرض ضرائب جديدة على سكان مقدونيا لمواجهة الأعباء المالية المتراكمة على الدولة العثمانية، وصارت ولاية مقدونيا بسكانها المختلطين من سيئ إلى أسوأ، وأثارت هذه الضرائب الجديدة سخط القوميات المختلفة[58]، وقد حاول العثمانيون أن يضربوا العنصر البلغارى، وسهلت طريقة جباية الضرائب تدمير الشعب تدميراً منظماً، فقد كان التعامل فى حال عدم دفع الضرائب، إقامة الجنود فى القرى، وإجراء الجباية من المتأخرين بالقوة، ونجم عن ذلك ردود فعل عنيفة من قبل السكان وجرت مذابح عبر تاريخ مقدونيا كله فى أواخر القرن التاسع عشر، وفى بداية القرن العشرين [59].

وقد تعرض البلغار لعداء مرير ليس فقط من العثمانيين لكن من الأعراق المسيحية الأخرى فى مقدونيا [6]، وبخاصة العرق الألبانى، حيث سعى العثمانيون إلى استمالة الألبانيين فمنحوهم الإقطاعيات وأعفوهم من بعض الضرائب والأموال الأميرية وأدخلوهم فى الطبقة الحاكمة بأعداد كبيرة، كما تطوع الألبانيون فى الجيش العثمانى وحصلوا على امتيازات لقاء خدماتهم العسكرية، وقد أثمرت هذه السياسة اعتناق الكثير من الألبانيين الإسلام، وهو أمر انسجم مع سياسة الدولة العثمانية للتوسع فى أوربا [61]، وكان على هؤلاء الألبانيين أن ينفذوا المطالب العادية وغير العادية للبكوات العثمانيين ومسئولى الضرائب الرسميين، وقد عانت طبقة الفلاحين الكادحين فى مقدونيا من ابتزاز هؤلاء الألبانيين [62].

وقد مرت سياسة بلغاريا فيما يخص مقدونيا بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: تهدف إلى تحقيق بلغاريا الكبرى بضم مقدونيا التى استطاعت بالفعل ضمها فى معاهدة سان استفانو إلا أنهم تخلوا تدريجيا عن هذه الفكرة باعتبارها خارج نطاق السياسات العملية [63]، وبخاصة بعد تدخل الدول الكبرى وعقد مؤتمر برلين فى نفس العام والذى أعاد مقدونيا إلى حظيرة الدولة العثمانية، ولذلك بدأت بلغاريا منذ أواخر عام 1878م بإحداث ثورات واضطرابات على حدود مقدونيا لمحاولة انتزاع بعض أجزائها، حيث وقعت بعض اضطرابات فى شرق مقدونيا (فى كرسنا وفى رازلوج) وحطم الثوار حامية عثمانية عند منحدر كرسنا، وأخذوا يشكلون فى القرى المجاورة أجهزة جديدة للسلطة المحلية، وواجهت نفس المصير الحامية العثمانية فى بانسكا "، وبعد ذلك أسرع الثوار إلى " رازلوج " وحدثت معارك مسلحة بين الكتائب الصغيرة والجيش العثمانى فى وادى نهر فاردار، حيث اتسعت الحركة بإرسال مساعدات من الرجال والعتاد إلى الثوار فى شرق مقدونيا. وظهرت فى بلغاريا، فى نفس الآونة، لجان سعت – تحت ستار إرسال المساعدات – على أن تفرض قادتها على الثوار، وأن توجه نضالهم نحو ضم المناطق المقدونية إلى المملكة البلغارية، وبسبب المعارضة الشديدة لمثل هذه النوايا من جانب بعض الثوار، صدر أمر من لجنة صوفيا بقتل الدوق " ستوريان " أحد القادة الرئيسيين للثورة، وتم فى النهاية إخمادها [64].

وعموما انتشرت الاضطرابات فى مقدونيا بمساعدة من البلغاريين، وكان الهدف من ذلك إظهار ضعف سلطة الدولة العثمانية على مقدونيا، وبالتالى ضرورة الإسراع بإحداث الإصلاحات الخاصة بمقدونيا طبقا لمعاهدة برلين حيث جاءت المواد من 18 إلى 21 خاصة بهذه الإصلاحات الإدارية والمالية وحقوقها الدولية وحقوق الدول فيها [65]، ولذلك نادت جميع الدول الأوربية بضرورة إعداد هذا البرنامج الإصلاحى وأجبرت الدولة العثمانية طبقا لمعاهدة برلين على قبول الإصلاحات فى مقدونيا، ولكن تباطأت فى عمل هذه الإصلاحات [66]، ولمدة سنتين بعد توقيع معاهدة برلين، تم احتمال تلك الأمور بصبر على أمل أن توفى القوى الأوربية بوعودها الخاصة بالإصلاحات فى مقدونيا [67]، مما جعل الدول الأوربية تضغط على الدولة العثمانية نتيجة للغليان الجارى فى مقدونيا، ورد

فعل الرأى العام بها، مما أتاح الفرصة للدبلوماسية الأوربية وقدم لها الدافع لكى تتخذ خطوات جديدة من أجل إجبار الحكومة العثمانية على تنفيذ هذه الإصلاحات [68].

اضطر الباب العالى إعداد برنامج إصلاحى تحت اسم " نظامنه ولايات روميللى" أو قانون ولايات روميللى عام 1880م، ولكن لم يصدق السلطان عبد الحميد على هذا البرنامج الإصلاحى مستثمراً الصراع بين إنجلترا وفرنسا فى مواجهة سياسية من روسيا والنمسا والمجر، والخلاصة: أن مشكلة مقدونيا كانت على الدوام سبيل الدولة العثمانية لاستغلالها واستثمارها فى مواجهة الأطماع الاستعمارية والأزمات الاقتصادية والسياسية وتهديدات الدول الكبرى [69].

ورغم ذلك واصلت بلغاريا سياستها فى تدعيم المقدونيين فى فترة الثمانينيات فى ظروف السياسة التوسعية والمساعى إلى ضم مقدونيا وافتقاد المقدونيين قوميتهم، وفى هذه الفترة اتخذت الدعاية من جانب بلغاريا الكبرى آماداً واسعة فى مقدونيا، وحصلت هذه الدعاية عن طريقة الكنيسة البلغارية على سلاح قوى يمتلك إمكانيات شرعية ووسائل مالية ضخمة للقيام بأنشطة عن طريق المدارس والكنائس [70].

وبخاصة أن تلك الفترة شهدت نزاعا بين صربيا وبلغاريا التى أنشئت على مرحلتين (1878 – 1885م)، وفى عام 1882م أصبحت صربيا مملكة، وفى عام 1885م شهد اتحاد إمارة بلغاريا والروميللى الشرقية، وكانت مقدونيا واقعة بين هاتين الدولتين وتطالب بها كل منهما دون الكلام عن اليونان التى صغرت مفهوم مقدونيا وردته إلى القسم الجنوبى من مقدونيا الذى يتمثل فيه العنصر اليونانى بشدة، وهو ولاية سالونيك، لتطالب بامتلاكه، وهو ما حصلت عليه فيما بعد، حيث نجد أن السكان اليونانيين والألبانيين فى جنوب منطقة سالونيك بخاصة، وتساليا أيضا قد تهلينوا أى أصبحوا يونانيين بسرعة، وبالتالى كان القسم الجنوبى من مقدونيا يونانياً، ومع جزر صغيرة بلغارية فى أواخر القرن التاسع عشر، والباقى كان سلافيا وبلغة تقرب من البلغارية، وسيصبح موضع نزاع كما ذكرنا بين صربيا وبلغاريا [71].

المرحلة الثانية: وتشمل فترة التسعينيات من القرن التاسع عشر، بدءاً من عام 1891م حيث كرس البلغار طاقاتهم وجهودهم لتحرير مقدونيا، وكان أملهم الكبير باعتبارها

إمارة مستقلة يحكمها حاكم مسيحى، بالطبع يكون بلغاريًا كما جاءت فى مطلب اللجنة المقدونية عام 1899م، ومن المحتمل أنها توسعت من خلال إقامة دولة مستقلة فى مقدونيا وعقد اتحاد البلقان الفيدرالى [72].

ولعل ذلك يرجع إلى أنه طرأ على المشكلة المقدونية عامل جديد أعطى لها أبعاداً خطيرة، وأتاح للدول الأوربية مزيدا من الفرص للتدخل الأجنبى، يتمثل فى نمو عاطفة قومية مقدونية داخل مقدونيا، ففى عام 1891م ولأول مرة صدرت جريدة يومية سياسية، وظهر بين الثوريين الذين يعملون لتحرير مقدونيا أناس تثقفوا فى مدرسة الاشتراكيين الروس [73].

ووجود هؤلاء القوميون المقدنيون متنفسا لهم فى مجلة " لوزا " التى كانت الجماعة الأدبية المقدونية الشابة تصدرها فى صوفيا، نظراً لأنه لم تكن هناك إمكانيات لإصدارها بشكل شرعى فى مقدونيا نفسها، ونددت المجلة بالنشاط الضار الذى تقوم به مختلف الدعايات الأجنبية فى مقدونيا، وأيدت ودافعت عن تجمع الوطنيين المقدونيين بحيث يشكلون قوة شعبية مشتركة، وكان النشاط العملى لأنصار مجلة " لوزا " يقوم بدور هام فى تشكيل تنظيم وفكر الحركة القومية المقدونية [74].

وبخاصة أن هذا العامل القومى تطور وتكونت عدة منظمات إرهابية شكّلها البلقانيون القوميون على غرار الجمعيات الأرمينية الإرهابية، ففى عام 1893م كان هناك عصيان مسلح خطير فى عدة مناطق فى مقدونيا، نظمته لجان وجماعات ثورية سرية والتى ظهرت مع توانى الأمل فى الإصلاح [75].

وغدت مقدونيا مسرحاً لمنظمات إرهابية خاصة بالصرب واليونانيين، وكانت تساعد هذه المنظمات خارج وداخل مقدونيا، الحكومات المعنية وقناصلها، فكانت تمد هذه المنظمات بالأموال والأسلحة والذخائر، وفى بعض الأوقات كانت تبسط حمايتها على الإرهابيين من أعضاء هذه المنظمات، فاشتد ساعدهم وقاموا بمزيد من أعمال العنف المتصاعد، وكانت الفكرة الغالبة على مقالات الصحافة الأوربية أن مقدونيا غدت رمزاً للتخريب والإرهاب والاغتيالات، وخاصة عندما كانت هذه الجرائم تصيب الأجانب والمسيحيين. أما المسلمون فقلما يذكرهم أحد [76].

وبينما كان التنافس يشتد بين القوة المتصارعة، الداخلية والخارجية، ظهرت حركة قومية مقدونية منفصلة عن الجنس الصقلبى تأسيسا على أن المقدونيين ليسوا بلغارا أو صربيين أو يونانيين، ولكنهم يشكلون شعباً صقلبياً منفصلاً له لغته وتقاليده وعاداته مما يؤهلهم للاستقلال عن كل الذين يزعمون أن لهم الحق فى حكمهم (77).

وعموماً تحولت هذه الحركة القومية المقدونية إلى حركة منظمة عن طريق إقامة منظمة " أمرو " IMRO فى عام 1893 أى المنظمة المقدونية الداخلية الثورية وكان " بيتار بوب أرسوف " من بين مؤسسيها (78) The Internal Macedonian Revolutionary Organization ويرمز إليها فى المراجع الأجنبية بهذه الحروف الأجنبية IMRO " أمرو " أسسها البلغار فى مقدونيا لقيادة البلغاريين المقدونيين فى صراعهم ضد العثمانيين وكل الجنسيات الأخرى التى تعارض مطالبهم (79)، مركزها فى سالونيك، وأصبحت منظمة جماهيرية فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر فى فترة زيادة تدهور التناقضات الاجتماعية فى مقدونيا، وجرت فى نهاية عام 1893م وبداية 1894م مناقشات بين مؤسسى منظمة " أمرو " فيما يتعلق بالمبادئ والأهداف المنهجية الثابتة للمنظمة فى دستورها، وأثبتت هذه المناقشات أنه لا يوجد تصور واحد فى هذا المضمار، وأخيراً سيطرت على المناقشات وجهة النظر القائلة بأن الهدف الأساسى للمنظمة، الذى تمت صياغته فى دستورها الأول، يقتصر على الكفاح من أجل الحصول على الحكم الذاتى السياسى لمقدونيا فى إطار الدولة العثمانية (80).

وقبل أن تقف منظمة " أمرو " IMRO فى ثبات على قدميها تم تأسيس اللجنة المقدونية العليا فى صوفيا عاصمة بلغاريا عام 1894م، أو المنظمة المقدونية الخارجية الثورية The External Macedonian Revolutionary Organization ويرمز إليها بهذه الأحرف EMRO " أمرو "، ونظراً للتشابه اللفظى بين اسمى هاتين المنظمتين سنشير إليهما فى هذه الدراسة بالحروف اللاتينية المختصرة لاسميهما، وعموماً تشكلت هذه المنظمة لتدريب المنفيين المقدونيين عسكرياً ونفسيا وعقائديا لنفس الأهداف التى ترمى إليها منظمة مقدونيا الداخلية الثورية IMRO التى تأسست داخل مقدونيا نفسها مع اختلاف فى بعض النقاط، حيث كانت منظمة مقدونيا الخارجية الثورية EMRO ذات

طابع بلغارى أشمل وأعمق فى أهدافها، لأنها تطالب بالاتحاد مع بلغاريا عندما يتم طرد العثمانيين من مقدونيا، ورفعت شعار: مقدونيا للمقدونيين "Macedonia for Macedonians"[81].

وعموماً قامت منظمة "EMRO" المنظمة المقدونية الخارجية الثورية، وبمعاونة ضباط الجيش البلغارى أخذت تحرض الكتائب على الهجوم على أراضى مقدونيا، وأثارت أعمال التخريب التى قامت بها الكتائب ردود فعل دموية من جانب رجال الجيش والشرطة العثمانيين، إلا أن تصرفات هذه الكتائب أثارت حفيظة وغضب المسئولين فى منظمة "IMRO" المنظمة المقدونية الداخلية الثورية، الذين أدانوا بكل شدة الخطوات الاستفزازية المغامرة التى اتخذتها هذه المنظمة أو اللجنة المقدونية العليا فى صوفيا، كما أدانوا سياسة التدخل فى الشئون المقدونية وضم الأراضى المقدونية من جانب القصر والحكومة البلغارية، وتحولت اللجنة المقدونية العليا فى صوفيا بحيث أصبحت سلاحاً للأطماع والأهداف العدوانية التى ترمى إلى السيطرة من جانب بلغاريا، وكانت النية متجهة إلى استخدام هذا السلاح فى إخضاع وإخماد منظمة "IMRO" على أساس أنها هى التى تدعو وتنظم النضال التحررى المستقل للشعب المقدونى[82].

وقد حدث خلاف بين المنظمتين، حيث أخذت المنظمة المقدونية الداخلية الثورية "IMRO" على عاتقها مهمة تحرير مقدونيا من سيطرة الدولة العثمانية، وقد أثارت فى عام 1895م ثورة فى مقدونيا الشمالية وأغرقها الأتراك بالدماء، ومنذ ذلك الحين تعددت الحوادث الدامية، وفى عام 1896م عقدت مجلسا عاما لزعمائها، ودعت بعضهم من لجنة مقدونيا العليا[83]، لإعداد لائحة جديدة تقوم على المبادئ الديمقراطية، وإلى أن تجعل مهمتها الأساسية تجميع كل العناصر الناقمة فى مقدونيا، بغض النظر عن القومية " بهدف القيام بثورة والظفر بالحكم الذاتى السياسى الكامل"، وإلى أن تسرع فى تسليح كتائبها والسكان المقدونيين مع ضمان اعتماد الأموال اللازمة لذلك، وإلى أن تغير اسمها إلى منظمة " فمرو "، وواجه نشاط وتطور منظمة " فمرو " فى هذه الفترة الكثير من الصعاب والمحن بسبب النشاط القومى للدعايات القومية التى تبثها الأنظمة الملكية والبرجوازية البلقانية فى مقدونيا، واجتهد رجال الدعاية البلغارية واليونانية والصربية

والرومانية، الذين يتلقون التمويل من قصور وحكومات بلادهم، فى أن يفرضوا على المقدونيين المفاهيم القومية والأجنبية وأن يمهدوا الأرض من أجل الاستيلاء على مقدونيا وتمزيقها، ونجحت المنظمة فى السيطرة على الأزمات الحادة الناجمة عن تفرع الشبكة وتعدد القنوات وعن إمداد أفرادها بالسلاح وعن إنشاء فروع لها بالقرى، واتصل أعضاء الجماعة الاشتراكية الثورية فى نفس العام بوفود اللجنة المركزية لمنظمة " فمرو " من أجل التعاون وتنظيم الأنشطة [84] ولمواصلة الدعوة إلى تحرير مقدونيا.

وكان لاندلاع حرب الأسابيع الثلاثة بين الدولة العثمانية واليونان فى عام 1897م إثارة حماسة كبيرة بطبيعة الحال فى مقدونيا، لكن الآمال التى أثارتها تلك الحرب كان مقدراً لها الفشل، لأنه فى عام 1898م توصلت روسيا والنمسا والمجر إلى اتفاقية للإبقاء على الوضع الراهن [85]، حيث اتفقت الدولتان على الاحتفاظ بالموقف فى المنظمة كما هو بدون إحداث أية تغيرات وعدم إثارة أحداث جديدة قد تؤدى لإثارة قلاقل وحروب، فقد كانت روسيا تتجه للشرق الأقصى، وفى نفس الوقت لم تكن متأكدة من اعتمادها على تأييد فرنسا لها إذا ما دعت دواعى الحرب فى منطقة البلقان. أما النمسا والمجر فقد كانت تخشى الحركة المقدونية وما يؤديه نجاحها بتكوين بلغاريا الكبرى، وعموما كان تعارض المصالح وعدم الثقة بين الدول الكبرى هو الذى أنقذ الدولة العثمانية. [86].

ولذلك فى نفس العام ظهرت فى الساحة المقدونية ما تسمى باللجنة الثورية السرية المقدونية ومجموعة الإرهابيين المقدونيين، وكان أعضاء اللجنة وأفراد المجموعة يبشرون بالإرهاب الفردى ويغفلون ضرورة وحتمية وجود منظمة ثورية جماهيرية، وفى نفس الوقت كانوا يؤيدون الانفصال الكامل لمقدونيا، من الناحيتين السياسية والإدارية عن الدولة العثمانية وتكوين اتحاد بلقانى فيدرالى أو كونفدرالى [87].

وفى يناير عام 1899م أرسلت المنظمة المقدونية الخارجية الثورية "EMRO" إلى الدول الأوربية طالبت فيها بتكوين ولاية مقدونية واحدة ذات حكم ذاتى، وعاصمتها سالونيك، ويحكمها حاكم تحدد جنسيته بجنسية العنصر السكانى ذى الأغلبية العددية، وتكون مدة بقائه فى منصبه خمسة سنوات، وكانت هذه المنظمة تضع فى اعتبارها أن يكون هذا الحاكم بلغاريًا، وكانت ترجو أن يكون إنشاء ولاية مقدونيا موحدة وذات حكم ذاتى

وتحت حاكم بلغارى بحثا لمشروع دولة بلغاريا الكبرى الذى قررت إنشاؤها معاهدة سان استفانو المبرمة فى 30 مارس 1878م، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن هذه المذكرة كانت قصاصة ورق [88]، حيث لم ينفذ أى شىء من محتواها [89].

ثانياً: البلغار وحركة التمرد والعصيان المسلح فى مقدونيا على الدولة العثمانية عام 1903م، فى ضوء الوثائق الأمريكية:

- إرهاصات حركة التمرد والعصيان المسلح:

بدأت هذه الإرهاصات والعصيان المسلح حينما حاولت بلغاريا تحقيق المرحلة الثالثة من سياستها والتى تخلت فيها بلغاريا عن حلم الضم السياسى، واتبعت سياسة الاختراق المسلح، الذى ربما يهدف إلى تقسيم نهائى، والذى يبدو آخر حل غير مأمول للاتجاهات العديدة لبلغرة مقدونيا [90].

وتبدأ هذه المرحلة منذ عام 1900م حينما أصبحت مقدونيا فى حالة عصيان مسلح، وبدأت هذه الاضطرابات بعبور عصابات بلغارية الحدود لداخل مقدونيا ووقعت مصادمات بينهم وبين العثمانيين الذين لم يكونوا هم الهدف الوحيد لعداد منظمة مقدونيا الخارجية"EMRO"، حيث أطلق أحد أعضاء المنظمة فى بوخارست عياراً نارياً على أستاذ رومانى كان يصدر جريدة مؤيدة للمطالب الرومانية، ولما كانت حكومة رومانيا فى نزاع مع بلغاريا حول جزيرة صغيرة فى مجرى نهر الدانوب، طلبت معاقبة أعضاء المنظمة، وأيدت هذا الطلب الحكومة العثمانية وحكومات الدول الأوربية، وألقى القبض على رئيس المنظمة واسمه بوريس سارافوف Boris Sarafoff وبعض الأعضاء القياديين فيها، ولكن المحكمة قضت ببرائتهم [91].

وفى سبتمبر من عام 1901م كانت عصابة من اللصوص وقطاع الطرق تحت إمرة لجنة صوفيا، اختطفت الآنسة ستون Miss Stone المبشرة الأمريكية وزميلتها[92] وطالبت بفدية قدرها 16 ألف دولار [93]، وتلقى الوثائق الضوء على هذه الحادثة وهدفها، حيث تقول: " إن المبعوثة الأمريكية الآنسة ستون، قد نقلت بالقوة بواسطة لصوص يعملون تحت التوجيه المباشر لرؤساء اللجنة المقدونية المحليين: ساندنسكى Sandansky، دوبنيتزا Dubnitza، فاسليف ساموكوف Vasileff, Samokov وآخرون، وطالب

المسئولون بإلقاء القبض على هؤلاء الرجال والإبقاء عليهم من أجل تسليم الآنسة ستون بطريقة آمنة، وكان رد الدكتور دانيف Dr. Daneff: إن الحكومة البلغارية حكومة دستورية، وإن اللجنة المقدونية تم تنظيمها طبقاً لقوانين تلك الحكومة وكان من المستحيل إلقاء القبض عليهم واحتجاز ضباط تلك اللجنة، أو حتى الرؤساء المحليين عدا عن طريق شكوى رسمية فى القضاء، يتبعها إدانتهم ومحاكمتهم، وتسجل تلك المحاكمات التبرئة فى كل قضية، وكان هذا الموقف من جانب الدكتور دانيف يحظى بتأييد شديد من الوكيل الروسى باخميتيف Bakhmetiff"[94].

وفى تقرير بتاريخ 28 أكتوبر 1902م أكد ستيج Steeg الأفعال الجسام لهذه اللجنة حيث يذكر " أن المسئولية بأكملها خطف الآنسة ستون والتى حاولت حكومة صوفيا أن تلقيها ظلما على عاتق تركيا، هذه المسئولية تعود إلى عصابة بلغارية – مقدونية ذلك أن أحد الأشخاص ويدعى دوتشيف Deutcheff الصديق المقرب إلى مثير الفتن سارافوف Sarafoff أنه هو الذى وافق على هذا المشروع الجرائمى، والذى تعهد بتنفيذه ساندانسكى Sandansky "، ويضيف قائلاً: " على أية حال، حصل فوفوى فريميا Novoe Vermya المراسل الرسمى لصحيفة لبطرسبورج Saint – Pètersbourg فى صوفيا على الاعتراف التالى من فم أحد رؤساء العصابات الثورية: " لقد اختطفنا الآنسة ستون بهدف الحصول على رأس المال اللازم وللدعاية "[95].

بمجيء عام 1902م كان الوضع فى مقدونيا متوتر بدرجة كبيرة، وكانت حرب العصابات متواصلة بأبعادها الدموية.

فى سبتمبر من نفس العام بلغ الصراع أشده حيث حاول البلغار السيطرة على مقدونيا، ومحاولة تشكيلات الاحتلال البلغارية الانتفاضة الأولى ضد النظام فيها، انتفاضة ديوما – بالا Djuma – Bala إقليم يقع فى بلغاريا على الحدود مع مقدونيا.

كذلك تضيف الصحيفة " أن مسئولية اللجنة البلغارية فى شئون مقدونيا لم تكن موضع شك من أى شخص . تم ملاحظة ذلك من خلال آراء الكونت جولوشفسكى Count Goluchowski عضو البعثة النمساوية – المجرية فى 7 مايو 1902م، ومن خلال المبعوث الرسمى للحكومة الروسية فى 13 ديسمبر 1902م، ومن خلال السير بيلوتى

Sir Biliotti قنصل إنجلترا فى سالونيك، أن هذه اللجان تمتعت لفترة طويلة بحصانة كاملة فى بلغاريا، لكن إذا كانت الحكومة البلغارية مقصرة فى واجبها، فهل كانت مبيته لأن توجه إلى تركيا لوم وتوبيخات باسم التقدم وباسم المسيحيين "؟ [96].

هذا وقد أوضح الوكيل الروسى باخميتيف " أن الحكومة البلغارية عديمة الحيلة فى خطف الآنسه ستون، وأن السبيل الوحيد لإطلاق سراحها هو دفع الفدية المطلوبة"[97].

ضغطت الدول الأوربية الموقعة على معاهدة برلين لإدخال الإصلاحات على أمل إرضاء الإرهابيين، واستجاب السلطان عبد الحميد للضغط الأوربى المتزايد، وبخاصة بعد أن أصبح قلقا بشدة، وكان لا يرغب فى إعطاء فرصة للتدخلات الأجنبية، ومن ثم اتخذ بعض التدابير العاجلة، وفى خريف عام 1902م قدم عبد الحميد بنفسه خطة للإصلاح [98]، وكان على رأسها إصدار قرار بتعيين والى معتمد بصلاحيات واسعة تحت مسمى " المفتش العمومى " لهذه الولايات الثلاث، والذى شغله حسين حلمى باشا فى 8 ديسمبر 1902 [99]، والذى كان واليا على آليمن، وقرر الباب العالى أن تضع لجنة خاصة لوائح الولايات الثلاث فى ضوء بحث يقوم به حسين حلمى باشا، وقد أوصت اللجنة بإنشاء قوات مختلطة للشرطة والجندرمة، وإنشاء إدارات تختص بالأشغال العمومية، ومحاكم مختلطة، وتعيين حاكم مسيحى لكل ولاية، وأن يختص الجزء الأكبر من حصيلة الضرائب للإنفاق على تحسين الأحوال الاقتصادية فى الولايات الثلاث [100]، مع منحه الصلاحيات التى ظلت حروفا ميتة على الورق[101].

لم يرض عن هذا المشروع الإصلاحى الإرهابيون، كما عارضته النمسا والمجر وروسيا على أساس أنه لا يمكن قبول أى تسوية يفرضها العثمانيون على سكان الولايات الثلاث دون الدخول فى مفاوضات مباشرة [102].

وبرغم ذلك تزايدت أعمال الإرهاب والنهب [103]، حيث عاثت العصابات البلغارية فسادا فى اتخاذ مقدونيا مروعة العناصر السلافية الأخرى، وحاولت القوات العثمانية قمعها فلم تتمكن لأنها لم تكن قادرة أمام أوربا أن تشن حرباً حقيقية فتثور هذه الدول محتجة بقرارات مؤتمر برلين [104].

وفى نهاية ديسمبر عام 1902م تم اغتيال نور الدين أغا، وعلى عثمان وآخرين من

المسلمين المسالمين فى روستشوك Roustchouk، وكان المتحدث الرسمى البلغارى وهو يتحدث عن هذه الجرائم يصفها باحتقار شديد، كذلك حاول طبيب بلغارى يدعى ساتوف Satow أن يغتال أسقف يونانى فى أحد ميادين كاستوريا Kastoria، لكنه قتل وعثروا فى جيبه على خطاب صادر عن اللجنة الثورية البلغارية والتى كانت تحرضه فيها على قتل القس [105].

وعموماً حدثت العديد من الجرائم والاغتيالات قام بها أعضاء اللجنة المقدونية فى صوفيا، ويرصد أحد التقارير الأمريكية ترجمة لمقالات عديدة ظهرت فى الصحافة الأوربية فيما يتعلق بجرائم اللجنة المقدونية وعلاقة هذه اللجنة بالحكومة البلغارية، منها ما جاء بجريدة التايمز فى أعدادها يوم 2، 16 أكتوبر، 27 نوفمبر، 17 ديسمبر عام 1902م حيث تناولت حوادث الاغتيالات وبعض الجرائم الأخرى التى ارتكبها البلغار ضد المسيحيين فى مقدونيا فى ضوء التحريض على العصيان المسلح عن طريق ترهيب السكان وحثهم على الانتقام، كذلك تناولت جريدة الغال Le Gaulois فى عددها الصادر أول ديسمبر عام 1902م مثل هذه الجرائم، وذكرت أن محاولة العصيان المسلح التى حرضت عليها اللجان البلغارية كانت تستوحى من هذه الكلمات الثلاث: السلب، القتل، الحرق. أصبح الأمر أشبه بلصوصية شعبية [106].

بينما تناولت صحف موقف الحكومة البلغارية، منها مقال للطبعة الفرنسية من مجلة نيويورك هيرالد New York Herlad ، " حيث ذكرت أن الحكومة البلغارية قامت مؤخراً بقمع وإلغاء لجنتى ميخائيلو فسكى وسارافوف المقدونيتين وسجنت زعماء هاتين اللجنتين، ومن المعروف أن هذا الإجراء قد تم اتخاذه بناءً على اقتراح روسيا "، كذلك ذكرت صحيفة ليفانت هيرالد المسائية Levant Herlad فى صوفيا، والتى نقلت كلمة للدكتور دانييف الذى كان يتولى منصب رئيس القمع العام " أكد فيها على فعالية الإجراءات القمعية التى اتخذتها حكومة بلغاريا " [107].

بينما نجد تعليق فى مجلة نيويورك هيرالد – الطبعة الفرنسية – عن موقف البلغار من الإصلاحات فى مقدونيا " ليس من العدل أن نلوم كل البلغار على بعض الجرائم والأخطاء، ولكن عندما توجد بلد أقل تقدما ولديها الكثير لتفعله لبلدها، يجب ألا تطلب

إصلاحات فى أقاليم أحد الدول المجاورة التى هى فى نفس الوقت فى حاجة إليه"[108].

وبرغم ذلك ازداد الوضع الدامى فى مقدونيا، وضغطت الدول الموقعة على معاهدة برلين لإدخال الإصلاحات فى مقدونيا على أمل إرضاء الإرهابيين[109]، ودفعت أوربا ولأول مرة تدرك بشكل عام، أن هناك مشكلة مقدونية، وأوكلت القوى الأوربية مهمة حلها لكل من روسيا والنمسا والمجر[110]، حيث اجتمع وزيرا خارجيتهما فى ڤينا لوضع مشروع جديد للإصلاحات فى مقدونيا ينفذ فى الولايات الثلاث وأعلناه فى 21 فبراير ونص المشروع على:

1 - إعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة بمساعدة ضباط أوربيين، وأن تشمل هذه القوات بنوعيها عناصر إسلامية ومسيحية يتحدد عددها بنسبة سكان كل ولاية وديانتهم.

2 - تنفيذ الإصلاح الضريبى على أساس أن تحل ضريبة الأراضى محل ضريبة العشور.

3 - وضع ميزانية مستقلة لكل ولاية من الولايات الثلاث، وأن يخصص الجزء الأكبر منها أولاً وقبل كل شىء للنفقات التى تتطلبها المشروعات العامة فى الولاية ونفقات الإدارة.

4 - تعيين مفتش عام للولايات الثلاث، ومفتش لكل ولاية.

وقد وافقت الدول الأوربية على هذا المشروع، ثم وافق عليه السلطان، وعلى الرغم من أن موظفين أوربيين سيشتركون، تنفيذاً لهذا المشروع، اشتراكا جزئياً فى إدارة الولايات الثلاث، لم يكن السلطان عبد الحميد معارضاً لاشتراكهم استنادا إلى أن وجودهم يمنع التدخل المباشر للدول الأوربية فى هذه الولايات الثلاث، ولكن دلت الأحداث على خطأ تقديره للموقف الدولى[111].

وعموماً جاءت نصوص مشروع الإصلاحات الجديدة فى مقدونيا والتسوية التى أعلنها كلٌّ من وزراء خارجية روسيا والنمسا والمجر مخيبة لآمال الثائرين فى

مقدونيا، وظلوا على رأيهم السابق، وهو رفض أى تسوية تجعل للعثمانيين نصيبا فى إدارة الولايات، وإن وافقوا على مضض على بقاء سيادة للدولة العثمانية على الولايات تصير إلى زوال بمضى الوقت. أما الرعايا المسلمون فى مقدونيا فقد ساءتهم تلك التسوية أيضا، لأنها جعلت العنصر الأجنبى ممثلاً فى قوات الشرطة والجندرمة [112].

حركة التمرد والعصيان المسلح عام 1903م وأحداثها، والدور البلغارى فيها فى ضوء الوثائق الأمريكية:

حدث هجوم لكتائب اللجنة العليا على منطقة كاستوريا أدت إلى حدوث خسائر جسيمة بالسكان وبتنظيمات " فمرو " فى شرق مقدونيا، وبخاصة أن اتسعت أبعاد الصراع بين أنصار اللجنة المقدونية العليا، وبين منظمة فمرو فيما يتعلق بسعى اللجنة العليا إلى إثارة صراعات مسلحة فى مقدونيا وإلى تخريب منظمة فمرو، فى هذه الظروف المضطربة حدثت خلافات فى صفوف قيادة منظمة فمرو، وتشكلت وانفصلت مجموعة من الثوار المتحمسين للحفاظ على استقلال حركة التحرير الشعبية المقدونية، وأثارت اللجنة العليا الخلافات والمشاحنات داخل قيادة المنظمة، وتحت تأثير اللجنة العليا تم قبول قرار مؤسف مبكر، ثم إصداره فيما يسمى بمؤتمر سالونيك فى يناير 1903م بشأن القيام بالثورة فى مقدونيا فى نفس العام [113].

زاد الموقف تفاقما أن الألبانيين فى ولاية قوصوه (كوسوفو) خشوا أن مشروع الإصلاح يتعارض مع حرياتهم فقاموا بثورة وأطلقوا أعيرة نارية على قنصل روسيا فى مدينة متروفيتزاMitrovitaz، واعتقلوا مبعوثى السلطان فى أبيك Ipek، وقد كان من بين ضحايا الثورة عدد كبير من المسيحيين المقدونيين، وردا على ثورة الألبانيين قام الإرهابيون البلغار من أعضاء منظمة Emro بنسف عدد من كبارى السكك الحديدية، وبث الألغام فى السفن التجارية، ووضع المتفجرات فى مقر البنك العثمانى فى سالونيك على غرار ما فعله الإرهابيون الأرمن فى إستنابول [114]، وعموماً كانت محاولات السيطرة على سالونيك نقطة انطلاق الثورة والتمرد فى مقدونيا فى صيف عام 1903م[115]، بينما قام أعضاء المنظمة الداخلية Imro بثورة وتمرد فى موناستير ما لبثت أن تحولت إلى ثورة عامة وحركة تمرد شاركت فيها كل العناصر، وعجزت الدول الكبرى وضع حد لأعمال هذه

العصابات وأعمالها الدموية [116]، فى حين وصفت الوثائق العثمانية حركة التمرد هذه بأنها فتنة قام بها البلغار فى مقدونيا سوف تزول [117].

ويمكن إلقاء الضوء على أحداث هذا التمرد والعصيان المسلح من خلال الوثائق الأمريكية، حيث يذكر أحد التقارير " أن سالونيك كانت نقطة الانطلاق، فقد شهدت فى أوائل شهر مايو عام 1903م بعض الاضطرابات وأعمال العنف، ويضيف التقرير عن انتشار الشائعات عن هجوم على بعض البلغاريين فى يوم عيد القديس سيريل وثيوديوس فى 24 مايو، واتخذت السلطات إجراءات شرطية قوية عقب هذه الإشاعة ولكن شيئاً لم يحدث، وبعد دخول الليل حبس السكان داخل البيوت " [118].

أما موناستير فقد كانت مركز التمرد، ففى 21 مايو تم إغلاق السوق والمحلات التجارية مرتين، وتم إغلاق البيوت بالمتاريس بسبب حوادث صغيرة أثارت القلاقل بين السكان، واستمر الاضطراب يتزايد وكانت بداية لأعمال العنف [119].

أما فى قرية موغيلا Moghila التى تبعد حوالى مائة ميل عن موناستير، فقد حدثت معركة بين حوالى مائتى متمرد من البلغار والقوات العثمانية، واستمر إطلاق النيران لمدة أربع وعشرين ساعة، وأحضرت المدرعات لنسف القرية التى احترقت بالكامل، وذكر أن كل السكان بما فيهم السيدات والأطفال وكذلك المتمردين قد احترقوا بألسنة اللهب، وتكبد العثمانيون خسائر فادحة من المستحيل التأكد من صحتها، وفى قرية سميرديش Smerdech التابعة لموناستير، حيث كانت مسرح لمواجهة مماثلة فى يومى 22 و 23 مايو ولقى مائة وأربعون متمردا بلغاريا حتفهم على يد القوات العثمانية، وحرقت القرية ذات المائتى منزل بالنيران، بواسطة قنابل الديناميت، وفى هذه المواجهة قتل ضابط بقوة الدرك يدعى سعيد أفندى، وتم الاستيلاء على بنادق وحوالى خمسين سترة جنود تخص الجيش البلغارى، والتى كان يرتديها المتمردون. أما فى أسكوب Uskab التابعة لكوسوفو فيبدو أن مقاومة الألبانيين كانت فى سبيلها للانهيار، حيث تراجعت قبائل: بافا، هوى، جاستا من المعركة وانضمت إلى القوات العثمانية [120].

واستمرت الاضطرابات فى شهر يونيو من العام نفسه، حيث يصف أحد التقارير الأوضاع فى سالونيك فى 6 يونيو بعقد محكمة عسكرية برياسة أديب باشا لمحاكمة أربعة

بلغاريين متهمين بلعب دور بارز فى اضطرابات سالونيك الأخيرة، تم القبض عليهم، وتم دعوة الهيئات القنصلية المختلفة، وقد حضر عن القنصل الأمريكى نائبه س . هـ. لازارو Lazzaro .

أحد المتهمين، يورفى بيتروا بوجدان Yorghi Petro Bogdan لم يقدم للمحاكمة لأنه جرح من أحد الحراس أثناء محاولته الهروب من السجن، كان بوجدان هو الذى ألقى قنبلة فى مقهى الهمبرا، وكان يخطط لنسف القنصليات الأجنبية، عمره عشرون عاماً.

التلاتة الآخرون الذين مثلوا أمام المحكمة هم:

– ماركو ستويان Marco Stoyan عمره اثنان وعشرون عاماً بقال، نقل من متجره اللغم الذى نسف البنك العثمانى .

– بافلوبوتشيف Pavlo Potocheff (المعروف باسم ميلوف) Miloff عمره خمس وعشرون عاما، من الواضح أنه أحد رؤوس المؤامرة، واعترف بأنه نسف الباخرة كوادا الكويفيرا عن طريق قنبلة.

– ميلان أرسوف Milan Arsoff عمره ثمانية عشر عاماً، متهم بإلقاء قنابل الديناميت فى أماكن متعددة .

من أعضاء المنظمة الأحد عشر الذين اضطلعوا بدور فعال فى اضطرابات سالونيك، لقى خمسة حتفهم على يد الجنود العثمانيين ونجح اثنان منهم فى الهرب، وحكم على الأربعة المذكورين الذين قبض عليهم بالإعدام بالشنق بواسطة المحكمة العسكرية.

ثم يضيف التقرير " وبرغم ذلك حاولت مجموعة من ستة عشر بلغارى السيطرة على قرية جريدوبورGridobor على بعد حوالى خمس أميال شمال سالونيك، وأرسل لهم حوالى مائتى جندى ذوى مدافع صغيرة، وحدثت معركة بينهم، أسر فيها متمرد واحد وتم إحضاره وقتل الخمسة عشر الآخرون، ومن المعتقد أن هدف هذه المجموعة هو دخول مدينة سالونيك لإحداث الاضطرابات بها [121] .

أما فى ولاية موناستير، فقد شوهد البلغارى تسكا لاروف Taskalaroff على رأس أربعين متمردا قرب قرية اكسيسو Eksisou فى سمير ديش، حدثت عدة معارك قتل فيها

مائتا فرد من بينهم نساء وأطفال، يجرى علاج سبع وثلاثين سيدة جرحت فى هذه الأحداث بواسطة السلطات العثمانية. أما فى سمير ديش نفسها فقد بقى خمسة عشر منزلا يونانيا، ويقال إن تسكا لاروف قد عاد بعد أيام قليلة وحرق هذه المنازل، وقد أرسلت لجنة برئاسة نائب حاكم موناستير العام إلى سميرديش للتقصى عن الأعمال الوحشية المزعومة التى ارتكبت هناك بواسطة القوات العثمانية، وعموماً كان عدد كبير من الضحايا يونانيين.

فى يوم عيد القديس قسطنطين، الثالث من يونيو يقال إن تسكا لاروف ومعه فرقة من المتمردين دخلوا قرية يونانية فى كاستوريا Castoria وذبحوا ثمانية عشر شخصا لجأوا إلى الكنيسة، وقد أرسلت السلطات مائتى جندى بالمدفعية إلى هذه القرية، ولكن فرقة المتمردين علمت بوصولهم، فتمركزوا على المناطق العالية المحيطة بممر يؤدى إلى هذه القرية، وفتحوا النيران على القوات العثمانية، وكان عدد القتلى بين العثمانيين كبير، ولم يمكن التيقن منه بالضبط، ولكن تأكد من قتل هاليد تشاوتش Halid Tchacuch وهو ضابط من قوة الدرك.

أما عن حركة السفن بميناء سالونيك، خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، وصل إلى الميناء سفينة حربية استرالية: وين " Wien وسفينة حربية إيطالية " جارى بالدى" Gari Baldi، ومع ذلك، فقد رحلتا هذا الأسبوع، ولا يوجد أى سفينة حربية أجنبية حاليا فى هذا الميناء [122].

ولما كانت محاولات السيطرة على سالونيك نقطة انطلاق الثورة والتمرد، فقد جرت معظم المعارك نحو الشمال خارج عن المنطقة الهيلينية فى منطقة موناستير، فقد جرت معظم المعارك فى هذه الولاية التى يبدو أن الثوار اتخذوها مركزاً لعملياتهم ولذلك كانت الحركة الثورية فيها قوية، ويؤكد ذلك أحد التقارير الذى يذكر " أن الحركة الثورية فى الولايات المقدونية الأخرى أكثر تفرقاً، وأقل كثافة " [123].

ومع بداية شهر أغسطس وجدت عمليات عصابية زائدة، ومواجهات دموية[124]، وهذا ما تؤكده الوثائق الأمريكية، حيث تذكر " أن هذه الحركة اتخذت شكلاً جديداً تماماً، وازدادت ازديادا كبيراً وبخاصة خلال الأسبوعين الماضيين " .

وعموماً يذكر أحد التقارير ما حدث بهذه الولاية بقوله: "أهم الأحداث هى الاستيلاء على كروتشيفو Kruchevo وحرق سميليفوSmilievo والصراعات حول نيفسكا Neveska وجميعها فى ولاية موناستير .

حيث تلقى الضوء على بعض هذه الحوادث بالتفصيل، إذ يذكر أحد التقارير "فى يوم 2 أغسطس اشتبك مائتا متمرد فى قتال قرب ريزين Resen - مدينة صغيرة على بعد أميال قليلة من موناستير – والتى يبدو أنها قد دمرت بواسطة القوات العثمانية، وقد تم حرق الجزء العثمانى فى هذه القرية بواسطة البلغاريين "[125].

ثم قامت الانتفاضة الثانية ليلة الثالث من أغسطس من نفس العام[126] حيث "دخل ألفا وخمسمائة بلغارى مدينتا جرايكو – والاش Graeco-Wallach فى كروشيفو Krushevo – تبعد أربعة ساعات من شمال غرب موناتسير قرب بريليب Prilep – وأطلقوا النار على المبانى العامة، وقتل كل السكان العثمانيين والحامية العسكرية العثمانية التى بلغ حوالى الخمسين جنديا، واستولوا على هذه المدينة ورفعوا رايتـهم – علم أسود ذو حرفى C بيضاوين – وهو ما يعنى "الحرية أو الموت "، ثم يضيف التقرير " حتى الوقت الحالى، بالرغم من أنه تم قصف كروشيفو المدفعية من قبل العثمانيين من السهول الموجودة بأسفلها، إلا أنها لا تزال فى أيدى المتمردين "، كذلك استولى المتمردون على عدة قرى ومدن ولازالوا يسيطرون عليها حيث استولوا على سميليفو Smilievo – وهى قرية بلغارية كبيرة قرب كروشيفو، وأيضا مدينتا: جرايكو والاش فى كليسورا Klissura، ونيفسكا Neveska- قرب قرية فلورينا Florina جنوب شرق موناستير[127].

وكانت هذه نقطة الذروة لهذه الحركة، وهى تحرير كروشيفو ونيفسكا وكليسورا، وتجاوزت الإدارة المستقلة القصيرة الأمد لكروشيفو المشهورة باسم "جمهورية كروشيفو" بعض المطالب الثورية القومية آنذاك[128]، وإن كانت قد انتهت خلال مدة قصيرة بسبب عدم دعمها التام من تشكيلات الاحتلال الداخلية البلغارية لمقدونيا[129].

وفى يوم 5 أغسطس قتل مائة جندى عثمانى وضابطين أثناء القتال حول سميليفو بولاية موناستير، وفى نفس الولاية " يقال إن المتمردين قتلوا أيضا سبعين جنديا فى جوبتش Gopech واثنين من البكوات الألبان وحاشيتهما فى بريسبا Presba.

كذلك قتل أربعون قرويا عثمانيا، بينما كانوا فى طريقهم إلى سوق كاستوريا Kastoria على يد المتمردين وتم حرق قريتهم، بينما وافق القرويون العثمانيون فى بوداكلى Budakli وموزينزا Mosintza والبكلير Elekler وكاناكلار Kanaklar وكاتشانى Kachani على حماية المتمردين وسلموا أسلحتهم إلى ممثلين من اللجنة الثورية للمتمردين .

فيما عدا قريتين، فإن كل قرى قطاع كيشفو Kichevo قد هجرها سكانها، كما أن قريتا بولين Bolne وكروشن Krushne وهما قريتان بلغاريتان على بعد ثلاثة أميال من ريزين Resen قد تم حرقهما على يد العثمانيين، ولأن الثوار المتمردين كانوا يدنون من مدينة أوتشريدا Ochrida، انقض العثمانيون على الجزء المسيحى يقتلونهم جميعا ويطلقون النيران على المكان، وقد قابل البلغار ذلك بمثله وذلك من خلال حرق وإبادة العديد من قرى قطاع أوتشريدا، فى قطاع فلورينا Florina، وعسكر ستمائة متمرد فى الجبال فى موقع حصين، وأقاموا فيها أفران لخبز البسكويت، ومستودع للملابس، ومخازن للذخيرة، واضطر ألف جندى عثمانى كانوا قد أرسلوا ليستولوا على هذا المكان أن يتراجعوا بعد خسائر فادحة [130].

وبالنسبة لما حدث فى كروتشيفو، فقد دخلها المتمردون فى يوم 3 أغسطس وسيطروا عليها حتى 12 أغسطس، وهو التاريخ الذى رحلوا فيه عبر طريق لم تشاهدهم فيه القوات العثمانية، وقد تضاربت الروايات حول كيفية خروجهم:

- إحدى الروايات أن العثمانيين لم يحرسوا ذلك الطريق لأنهم لم يكن لديهم جنود كافية، حيث كان هناك حوالى خمسمائة جندى معسكرين أمامها .

- الرواية الأخرى هى أن باهتيار باشا Bahtiar Pacha القائد الذى يقود القوات العثمانية تلقى رشوة قيمتها 1000 جنيه استرلينى، وذلك لكى يسمح للمتمردين بالهرب [131].

وقد أعطى عنها فكرة تقرير السفير الفرنسى فى القسطنطينية " كونستان" الذى وجهه إلى دلكاسيه وزير الخارجية فى11 أغسطس 1903 م وفيه يقول: " لا يمكن للمرء أن يخفى عن نفسه أن الحالة خطيرة، وبخاصة فى ولاية موناستير التى يبدو أن الثوار اتخذوها مركزاً لعملياتهم، وفى كل يوم تتم أعمال فظيعة جديدة .. نلاحظ من جانب هؤلاء،

حرائق القرى التركية أو المحاصيل الخاصة بالمسلمين، وقطع الخطوط البرقية، ودمار محطات السكك الحديدية، وخطف عمال الطرق وقتلهم. على أن ما يبقى صحيحاً على الأقل فى الوقت الحالى فى ولاية موناستير، هو أن الجيوش التركية، الكثيرة العدد مع ذلك، عاجـزة عن تحقيق النظام، وأن حادثاً وحيداً الآن وهو أن قرية كروتشيفو فى أيدى الثوار منذ عدة أيام دون أن تستطيع السلطة التوصل إلى استعادتها " . ثم يضيف عن طبيعة هذه الثورة قائلاً: " ولم يحدث فى الماضى – فى أى وقت – حركة ثورة نشيطة كهذا النشاط، ولا أيضا عدداً كبيراً من الثوار قاموا فى الريف، وأن أناساً على العموم حسنوا الاطلاع أكدوا بأنهم أكثر من ثلاثين ألفا تحت السلاح، وأعلم جيدا أنه يفهم من هذا الرقم أن الفلاحين، الذين ضاقوا ذرعا من خوفهم دوما، بأن يقتلوا بالرصاص من قبل أناس شركاء للبلغاريين، ومن قبل جواسيس للأتراك، قد هجروا قراهم وأسرهم، وربما قاتلوا دون حماس كبير، وأعلم أيضا بأنهم جميعاً ليسوا مسلمين "[132].

وعموماً بعد أن رحل البلغاريون عن كروتشيفو قصفها العثمانيون لمدة سبع ساعات، وقبل غروب الشمس بساعة واحدة يوم 12 أغسطس دخلها باهتيار باشا، وبدأ الجنود العثمانيون فى سلب هذه المدينة تحت أنظار ضباطهم وبخاصة فى منطقة جرايكو – والاش Graeco – Wallachian ذات المنازل الراقية والثروات المتراكمة طوال أجيال عديدة، وقد أخفت السيدات المال حول أجسادهن، ولكن الجنود العثمانيين جردوا هؤلاء السيدات تقريباً من كل ملابسهن وأخذوا كل الأموال والمجوهرات الثمينة، والأشياء الأخرى ذات القيمة، ظل الجنود العثمانيين فى المدينة لمدة أربعة أيام، وكانوا بصفة خاصة ينهبون ويحرقون كل منزل بصفة منفصلة، ثم حرق ثلثمائة وستة وثلاثون منزلا، ومائتا محل وعشر محل، ودنست الكنيسة اليونانية الكبيرة وأطلق النار عليها، كذلك تم ذبح ثمانية وستين رجلا وسيدة وطفلا من المواطنين العزل .

حاول باهتيار باشا الذى تم استدعاؤه بواسطة حسين حلمى باشا، ليفسر سلوك جنوده، أن يحصل من سكان كروتشيفو الباقين على وثيقة تبين أن السلب والقتل كان بأيدى الخارجين البلغاريين، ولكن برغم هذا الضغط، يبدو أنه لم يوقع أى فرد على هذه الورقة[133].

تم نسف كبارى عديدة على سكك حديد موناستير Monastir وأسكوب Uskub، وقد تم نسف أكبرها – خمسة عشر متراً – فى ليلة 12 أغسطس قرب فلورنيا، على بعد ثمانية عشر ميلا من موناستير، بينما لم تنجح محاولة تدمير قطار أوسكوب فى ليلة 9 من هذا الشهر حيث انفجرت القنبلة فى مستودع زيبفتش Zibevtoche على الحدود الصربية .

لقد أحدث اغتيال القنصل الروسى زابتيش Zaptich فى موناستير ثورة وضجة كبيرة، حيث أثبت الفحص بعد الوفاة أن الضحية قد أصيب بالعديد من الإصابات النارية بعد وفاته .

كانت هناك إشاعة بمحاولة محتملة من جانب البلغاريين على إلقاء القنابل على المساجد العثمانية، والتحريض على مذبحة عامة للمسيحيين فى سالونيكا، مما دعا القنصل الأمريكى لأن يطلب من الحاكم العسكرى العثمانى بتأمين مقر إقامة البعثة الأمريكية، ووضع حراس إضافيين ليلاً ونهاراً حولها . بل طالب بإمداد قنصليته بست بنادق وستة رشاشات والذخيرة اللازمة، واتخاذ إجراءات الطوارئ المختلفة للدفاع عنها .

وعموماً يحلل القنصل الأمريكى خطة المتمردين بقوله: " تبدو خطة المتمردين فى إبعاد القوات العثمانية من ألبانيا والحدود البلغارية، وقد تم بالفعل إرسال ست عشرة كتيبة عثمانية إلى ولاية موناستير من ألبانيا وتجميعهم غرب مقدونيا، ثم يقوم المتمردون بقطع الاتصالات وذلك بتدمير السكك الحديدية، ويبدأون التحرك على الحد الغربى من بلغاريا "[134].

هذا وقد أرسل أعضاء اللجنة الثورية فى مقدونيا خطابا إلى جميع القناصل الأجانب فى موناستير يشرحون فيه الفظائع التى ارتكبتها القوات العثمانية [135]، على أن ما يهمنا هو تعليق لازارو الوكيل القنصلى للولايات المتحدة الأمريكية حيث يذكر "أن هذا الخطاب فيه مبالغة كبيرة"، ثم يضيف "وقد ارتكب الخارجون مراراً وتكراراً كل الجرائم التى يتهمون بها العثمانيين" [136].

ويضيف هذا التقرير أن الشىء المدهش هو أن الجنود العثمانيين لم يقتربوا من المنطقة البلغارية بكروتشيفو، ويعلل ذلك بأن هذه المنطقة فقيرة جدا، بالإضافة إلى أن الجنود العثمانيين قد جمعوا من المنطقة اليونانية كل الغنائم التى يستطيعون حملها حتى الأثاث ..

كذلك نالت سميليفو Smilievo نفس المصير مثل كرويشيفو، ولم يحدث أى اختلاف بين أولئك الذين ظلوا موالين للدولة العثمانية وأولئك الذين كانوا متعاطفين مع المتمردين فى هذه المدينة .

أما الحالة فى مدينة جرايكو – والاش فى نيفيسكا، فقد دخلها أربعمائة متمرد فى يوم 26 أغسطس، وفى طريقهم تقابلوا مع كتيبة عثمانية قوامها مائة وخمسون جنديا، نجح منهم عشرون فقط فى الهرب، والآخرون على ما يبدو قتلوا على يد المتمردين، وقد حصن البلغاريون أنفسهم فى الثكنات الحجرية خارج هذه المدينة، وبسبب وصول أربع كتائب عثمانية فى اليوم التالى من كوستوريا Kastoria تراجع المتمردون بلا أية خسائر [137] .

مع بداية شهر سبتمبر ظهرت بوادر انحسار هذا العصيان المسلح، حيث يحاول المتمردون تركيز قواتهم للاستيلاء على ولاية الأدريانة Adrianople فمنوا بخسارة فادحة فى هذه المنطقة .

وفى ولاية سالونيك بدا عدد المتمردين يقل حتى وصل عددهم من ثلاثمائة إلى خمسين رجلا، ولم تحدث أى هجمات على المدن [138] .

وفى منتصف هذا الشهر بدأت الأمور تسير لصالح القوات العثمانية برغم حدوث بعض المواجهات العديدة بين القوات العثمانية والمتمردين فى ذلك الجزء من مقدونيا وبخاصة بين الميلنيك Melnlik ونيفروكوب Nevrokop، فى معظم هذه الاشتباكات يبدو أن العثمانيين لهم اليد العليا الآن برغم تكبدهم لخسائر فادحة [139] . ففى إحدى المواجهات قرب ميلنيك فى يوم 18 سبتمبر مع جماعة من المتمردين قوامها مائة، استطاع العثمانيون قتل أربع وثلاثين منهم، من بينهم رئيس هذه الثورة سيدانسكى Sedaneski أحد أتباع ميشيلوفسكى Michailowsky [140] .

عدة آلاف من المتمردين عبروا الحدود، وقد حدثت اشتباكات عنيفة فى رازلوج Razlog احترقت فيها قرى عديدة [141]، ويبدو أن عدد المتمردين الذين عبروا الحدود كان أكثر من ثلاثة آلاف وقد هاجموا قرى السكان المسلمين واليونانيين المختلطة مستخدمين القنابل، وقد حدثت بعض مواجهات بين القوات العثمانية وبعض هذه الجماعات التى تشتتت ومارست حرب العصابات، ومع ذلك فقد العثمانيون عدداً كبيراً من الرجال، وفقا لبعض التقارير حوالى من ألف رجل [142] .

بينما يذكر تقرير آخر " أنه لم يحدث أى شيء ذات أهمية فى مقدونيا سوى أن متمردى قطاع رازلوج فشلوا فى أن يثيروا الأهالى، وقد تأثروا بقرب وصول القوات العثمانية، وعموماً وجد هؤلاء المتمردون الأمان على المرتفعات على الجانب العثمانى من ريلو Rilo على الحدود البلغارية، حيث يصعب وصول العثمانيين إليهم، ومن المستحيل أن يتعقبوهم عبر الحدود من ديوما - بالا Djuma-bala فى هذه المنطقة"[143]، بينما يذكر البعض أن هؤلاء المتمردين حاولوا التجمع فى هذا القطاع وإقامة تشكيلات جديدة للقيام بانتفاضة ضد العثمانيين [144].

أما ولاية موناستير فإن حركة التمرد والعصيان المسلح آخذة فى الضعف لعدة أسباب من أهمها:

- النزاعات الداخلية بين بعض رؤساء الجماعات المتمردة .
- استسلام عدد معين من الفلاحين الذين انضموا إلى المتمردين يقال إنهم وصلوا إلى سبعمائة .
- غياب الاعتمادات المالية .
- تواصل العثمانيون استدعاء قوات إلى داخل مقدونيا، حيث وصلت سفينة على متنها ألف وستمائة جندى من سميرنا .
- الموسم المتقدم للزراعة فى هذه الولاية، حيث انصرف معظم الفلاحين لزراعة أراضيهم والتخلى عن الانضمام إلى حركة التمرد [145].

وعموما انتهت حركة التمرد فى أواخر شهر أكتوبر نتيجة للأسباب السابقة، ويضيف البعض أسبابا أخرى مثل تفوق القوات العثمانية، حيث حصل السلطان العثمانى على فرصته التى لم يضيعها، وأطلق القوات النظامية وغير النظامية على الفلاحين [146]، بينما يذكر آخر أن عدم وجود مساعدة فعالة من الخارج أدى إلى الانهيار التدريجى لهذا التمرد وإخماده فى النهاية [147]، حيث أصدرت الحكومة البلغارية قراراً بحظر النشاط الإرهابى خشية أن يؤدى هذا النشاط إلى قيام حرب بينها وبين الدولة العثمانية، لم تكن بلغاريا مستعدة لمثل هذه الحرب [148].

نتائج هذه الحركة وردود أفعالها:

انتهت حركة التمرد والعصيان المسلح بانتصار الدولة العثمانية والقضاء عليها[149]، وقامت بإعدام مرتكبيها، وقتلت أكثر من مائتى شخص من قادة هذا التمرد ينتسبون إلى الأقلية البلغارية المقدونية، وأسروا ونفوا ألفا آخرين [150].

وكان لهذا التمرد نتائج سيئة داخل مقدونيا، حيث خلفت الكثير من الدمار والخراب فى الأرواح والممتلكات، بالإضافة إلى نتائج أخرى يمكن تلخيصها فيما يلى:

- آلاف القتلى، كان من بين الضحايا عدد كبير من المسلمين والمسيحيين المدنيين على حد سواء، وتذكر الوثائق: " أن مئات الجثث منهم ترقد غير مدفونة فى جميع بقاع مقدونيا" [151].

- تم تشريد عدة آلاف من أهالى مقدونيا أغلبهم سيدات وأطفال [152]، بالإضافة إلى هروب آلاف من المسلمين إلى إستانبول، كما هرب عدد مماثل من المسيحيين إلى الدول المجاورة [153]، بينما نجد جماعات أخرى تهرب من ولاية موناستير إلى ولاية سالونيك، ولعل ذلك يرجع إلى أن حركة العصيان المسلح بدأت فى هذه الولاية، وكان رد الفعل العثمانى عنيفا فيها .

- دمرت العديد من القرى فى معظم أنحاء مقدونيا، حيث تذكر الوثائق الأمريكية "أن أكثر من مائة قرية قد دمرت فى ولاية موناتسير " [154]، منهم حوالى خمس وثلاثون قرية بلغارية ويونانية ثم سلبها وحرقها على يد القوات العثمانية فى هذه الولاية، بينما كان عدد القرى التركية التى عوملت بالمثل بواسطة المتمردين تبلغ حوالى عشرين قرية [155].

- دمرت العديد من منشآت مقدونيا، حيث تم نسف عدد من كبارى السكك الحديدية، ودمر البنك العثمانى فى سالونيك، على غرار ما فعله المتمردون الأرمن فى استنابول [156]، وقطعت مجارى الغاز فى هذه المدينة[157]، ووضعت القنابل فى السفن التجارية فى ميناء سالونيك[158]، وأحرقت سفينة فرنسية تسمى " الوادى الكبير " كانت تنقل مؤنا للجيش العثمانى[159].

- ظهور الشعور بالولاء بين أهالى مقدونيا، هذا الشعور سائد أيضا بين أغلب

المقدونيين الذين قاموا بدور هام فى هذه الحركة الحالية، والذين يريدون أن يتخلصوا من العثمانيين، وكذلك من البلغاريين [160].

- إن الأزمات والصراعات الداخلية والدموية تواصلت ولم تتوقف بعد[161]، بل إن العناصر الأخرى ما لبثت أن شاركت فى حرب العصابات أسوة بالبلغار[162]، حيث حدثت انتفاضة لجنود الرديف الألبانيين فى ميترتيزا Mitrowitza نتيجة شعور ملموس ضد بعض المسيحيين الذين تم تعيينهم فى أعقاب الإصلاحات [163]، فى نفس الوقت تم تعذيب مئات اليونانيين من الطبقة العليا رجالا وسيدات وأطفال حتى الموت، وتم حرقهم أحياء على يد الجماعات البلغارية التى تنادى بتحرير مقدونيا من الاضطهاد العثمانى، ولذلك قام أكثر من ألف رجل يونانى خلال شهر سبتمبر عام 1904م بعبور الحدود اليونانية منقسمين إلى جماعات صغيرة، وذلك بهدف الثأر لمواطنيهم وحمايتهم، والنتيجة أن حالة من الفوضى أصبحت وباء فى جميع أرجاء مقدونيا [164].

ردود الفعل فى الدولة العثمانية:

كان لهذه الحركة ردود فعل مختلفة فى الدول العثمانية، حيث أدت إلى غضب الرأى العام بين المسلمين فى مقدونيا وطالبوا بإعلان الحرب على بلغاريا التى يعدونها هى وحدها المسئولة عن حالة الأوضاع المضطربة فى مقدونيا[165]، وبخاصة أنهم كانوا أقلية وتعرضوا لكره النصارى واحتقارهم، فملأهم هذا حنقا على الحكومة العثمانية والسلطان [166]، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البلغارية كانت تدعم العصاة والمتمردين بدرجة كبيرة [167]، كذلك أثارت الغضب فى معظم أرجاء الدولة العثمانية، وطالب الرأى العام بضرورة إعلان الحرب على بلغاريا أيضا [168]، وعموما بقى الشعور العام بين المسلمين - وبخاصة فى مقدونيا - هو الميل نحو الحرب مع بلغاريا، وكانوا يرون أنه لا يبدو أى حل آخر للموقف الراهن سوى الحرب، بالرغم من أنباء التفاهم المحتمل بين الدولة العثمانية وبلغاريا [169]، حيث قامت بلغاريا بصرف جانب من جيشها على الحدود المقدونية [170]، كذلك تعالت بعض الأصوات بين المسئولين العثمانيين حيث نجد فريد باشا الصدر الأعظم يطالب بقتال بلغاريا، ولكن السلطان عبد الحميد تمهل وظل متذبذباً فى هذا الموقف، واختلفت الآراء فى أسباب تأخر الدولة العثمانية فى إعلان الحرب على بلغاريا:

– منهم من ذهب إلى أن الباب العالى غير واثق بحياد روسيا لما لها من التعضيدات السابقة للبلغار، لعدائها القديم للدولة العثمانية، ولذلك لا يريد أن يندفع فى حرب لا يعرف عواقبها وما ينجم عنها [171]. وهكذا كان خوفه من تدخل الروس إلى جانب البلغار [172].

– يرى البعض الآخر أن الدولة العثمانية كانت ترى إمكان حسم المسألة وقطع دابر الأشقياء والمتمردين مع اعتقادها الأكبر بأن بلغاريا تدس الدسائس المتكررة، ويعتبرون هذا الحل أشرف لمقامها بصفتها صاحبة البلاد، وصاحبة السيادة على بلغاريا من قبل [173]

– بينما تضيف الوثائق الأمريكية رأيا آخر حيث توضح صعوبة موقف السلطان عبد الحميد فى حالة دخوله الحرب مع بلغاريا، سواء صعوبات مالية منها النفقة الضخمة المطلوبة لإعاشة أكثر من 300 ألف جندى، فى الوقت الذى كانت تعانى فيه الدولة العثمانية من اضمحلال فى مواردها المالية، هذا إلى جانب حالة السخط ونقص النظام بين أفواج الجنود الألبانية والأخرى وبخاصة الرديف الذين كان يحق استدعاؤهم فقط فى حالة الحرب، وإذا اندلعت حالة التمرد فى إحدى أفواج الجنود سيحذوا آخرين حذوهم، وستكون العواقب باعثة على الكوارث بالنسبة للدولة العثمانية [174]، وبخاصة إنها كانت مضطرة أيضاً لحماية خط على الحدود طوله 700 كيلو متر من جهة بلغاريا وصربيا [175].

كذلك كان لهذا التمرد رد فعل آخر فى الدولة العثمانية، وبخاصة بين ضباط الجيش العثمانى، وتفصيل ذلك عندما قامت حركة التمرد والاضطرابات فى مقدونيا، أرسل السلطان عبد الحميد عدداً كبيراً من الجيش إلى تلك المنطقة لقمعها، وبخاصة أنه كان يبعث إليها الضباط الذين يشك فى ولائهم، وهكذا أصبحت مقدونيا وخاصة سالونيك فيها مركزا خطيرا لتجمع هذه الفئة من ضباط الجيش العثمانى، وكان معظمهم ناقما على السلطان عبد الحميد بسبب عجزه عن وضع حد للثورات فى مقدونيا، وبسبب خضوعه للضغط الأوربى الذى نتج عنه مراقبة أوربية لمقدونية، وإرسال ضباط أوربيين إليها لإيقاف هذا التمرد وتلك الحرب [176]، هذا إلى جانب أن المتمردين باستعمالهم الجبال وحرب العصابات فى مقدونيا استطاعوا خلال عدة أشهر قتل العديد من الضباط والجنود العثمانيين [177].

كذلك قارن هؤلاء الضباط بين حالتهم المتعبة بالضباط الأوربيين من حيث المعيشة واللباس والمستوى والاحترام، فزادوا حنقا على السلطان، وبدأت بين بعض الضباط والجنود موجات من التمرد فى مناطق مختلفة بسبب عدم دفع الرواتب، بل استغلوا تلك الحالة، حالة الفوضى والتمرد فى مقدونيا، وقرروا الثورة فى الجيش الثالث .

والحال أن عجز الحكومة الحميدية عن حل المشكلة المقدونية وعن صد الدول الأوربية قد قوبل بالاستياء بوجه خاص من جانب الضباط الأتراك المكلفين بقمع القلاقل فى البلقان، وبالنسبة لهم فإن تمرد عام 1903م يشكل نقطة تحول، فهؤلاء الشبان الذين تخرجوا من الأكاديمية الحربية، كانوا بوجه عام على اتصال بالأفكار اللبرالية، قد وجدوا أنفسهم فى مقدونيا يحاربون حركات قومية لحساب حركات طائفية [178]، مما أثار حفيظتهم، وعزز موقفهم فيما بعد للثورة على السلطان نفسه [179] وأثارت فى نفوسهم سخطا عميقا، وبرزت شخصيات هامة منهم مصطفى كمال، وهو من سالونيك الذى قام بتأسيس خلايا ثورية فى هذه الولاية فى الجيش الثالث باسم الجمعية البحرية العثمانية [180].

كذلك نجد جمال باشا الذى انتقل عام 1898 إلى الجيش الثالث فى سالونيك، حيث عين أولا مفتشا عسكريا على الطرق الحديدية، ثم لاحقا فى المركز الرئيسى للجيش الثالث، وقد ساهم فى التنظيم الإقليمى لحركة المقاومة السرية ضد السلطان عبد الحميد الثانى [181].

كذلك ظهر أنور بك ونيازى بك اللذين اكتسبا خبرة عسكرية ضد العصابات فى مقدونيا [182]، واستطاع عبد الحميد كشف المؤامرة، فهرب نيازى بجنوده إلى الجبال وفرض حكمه على الأهالى [183].

وعموما أصبحت القضية واضحة ومعروفة فى نفوس الضباط، وكانوا ينتظرون الوقت المناسب للتنفيذ، وقد ساعدهم على ذلك " أن لجنة الاتحاد والترقى، وهى التسمية التى أطلقت على جماعة تركيا الفتاة " السرية "، كانت قد برزت إلى الوجود منذ سنوات، كانت حركة فكرية تحررية، ولدها اليأس من سياسة الاضطهاد الدينى التى كان يباشرها السلطان عبد الحميد وغذتها روح الثورة الفرنسية، وتحولت فى مقدونيا إلى حقيقة سياسية واقعة، وكان زعماء اللجنة المقدونية للاتحاد والترقى ضباطاً فى الجيش العثمانى الثالث،

أرسلوا إلى هناك لإخماد حركة التمرد، فأصبح من كان بيدهم فرض السيطرة العثمانية ثواراً، وأرسلوا طلباً بالتلغراف إلى السلطان بوجوب موافقته على إقامة حكومة دستورية [184].

كان الاتصال الخارجى بين مقدونيا والعالم الخارجى سهلا، مما أتاح للضباط الأتراك الاتصال الدائم بمركز جمعية الاتحاد والترقى فى جنيف وتلقى التعليمات [185].

لكن بعد عام 1905م، وجدت جمعية الاتحاد والترقى مجالا واسعا لعملها فى مقدونيا وولايتها الثلاث: موناستير - قوصوة - سالونيك بسبب المراقبة الدولية التى كانت موجودة فيها [186]، برعاية إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا، وكانت كل ولاية من هذه الولايات تخضع لمراقبة دولية أو اثنين من هذه الدول الخمس، إلا أن سالونيك تبعاً لأهميتها عين لها هيئة عليا للمراقبة الدولية حتى لا يتيسر للدولة العثمانية مراقبة التحركات المناهضة للسلطان، وإن كان هناك مفتش عثمانى عام إلا أن وجود الدول الخمس كان يشل من تحركه [187].

كذلك كانت سالونيك تتيح مجالا ملائما لنشر الأفكار الثورية، فهى ميناء ضخم مفتوح على أوربا، توجد فيه بورجوازية تجارية ثرية وقطاع ثالث متطور بالفعل، ولما كانت سالونيك مدينة تتميز بتنوع عرقى واسع حيث يهيمن العنصر اليهودى الذى يمثل نسبة 4..٪ من السكان، فإنها تصبح ساحة منافسة حيوية بين الجماعات المختلفة [188].

وعموما أصبحت هذه المدينة المركز الأساسى والأمين للاتحاد والترقى لنشاطهم السياسى والعسكرى على السواء، باعتبارها منطقة يتكاثر فيها النفوذ الأجنبى [189]، وهكذا نجد أن الثورة ضد السلطان التى أصبحت تعرف فى التاريخ فيما بعد بثورة تركيا الفتاة، بدأت فى مقدونيا واقعاً من عمل جماعة من الأتراك الذين ثاروا على السلطان عبد الحميد بسبب إذعانه إلى أوربا أكثر مما يجب [190].

رد فعل فى الدول الأوربية:

لقد شاهدنا تدخلا أوربيا فى مشكلة مقدونيا، ولعل هذا يدفعنا إلى تحليل مواقف هذه الدول، وأن تقارن بين السلبية شبه المطلقة لهذه الدول من مشكلة الأرمن فى الدولة العثمانية، فالمذابح التى تعرض لها الأرمن لم تأخذ حقها مثل شعوب البلقان، وبين

الإيجابية الساخنة لموقف هذه الدول من مشكلة مقدونيا، وكما يذكر البعض أن الدراسة التاريخية لا تدافع عن الأرمن ولا تتحامل على المقدونيين، فالأرمن يقطنون إقليما نائياً عن طريق المواصلات العالمية الرئيسية، فلا نقارن بين أرمينيا العثمانية بمقدونيا مثلا. ومن هنا كان الصراع الأرمنى القومى صراعا محليا وخصوصا إذا لوحظ قصور وسائل الاتصال البرقى فى ذلك الوقت، وعلى النقيض من ذلك كله فيما يختص بمشكلة مقدونيا[191]، التى تقع داخل أوربا وخوف الدول الأوربية من تغير الخريطة الأوربية، ولذلك وجدنا ألمانيا لم تكن لترضى أن تقف مكتوفة اليدين إزاء سياسة تطويقها، بل وطدت العزم بنوع خاص على أن تبقى لنفسها طريق البلقان مفتوحاً إلى الشرق الأدنى وخليج فارس، ولما كانت النمسا صديقتها وحليفتها تملك أبواب ذلك الطريق، فقد كان مبدأ أساسياً من مبادئ السياسة الألمانية ألا يسمح لأى شىء بأن يوهن الاتحاد الوثيق القائم بين فيينا وبرلين، ولذلك رتبت خريطة البلقان السياسية بصعوبة شديدة فى مؤتمر برلين عام 1878م بين الدول الأوربية الكبرى [192]، مما يوضح اهتمامها بتلك المنطقة، هذا وقد شددت الدول الأوربية ضغطها على الحكومة العثمانية، لإدخال إصلاحات فى مقدونيا، ولكن أعقبت بالخطوات الماهرة من جانب حلمى باشا، وكذلك بتقييد حقوق واختصاصات الممثلين المدنيين، ونتيجة أيضا لتصارع مصالح القوى المعنية وباقى الدول الأوربية الكبرى بتلك المنطقة [193].

ويمكن رصد فعل الدول الأوربية من حركة التمرد فى مقدونيا على مستويين:

المستوى الأول: الدول الأوربية الصغرى:

وتظهر اليونان ممثلة لهذه الدول، حيث كانت تسعى لضم ما يجاورها من أقوام وشعوب بلقانية، فقد عملت على محاولة قمع حركة التمرد البلغارية، وشن حرب عصابات عليها لإبادة العناصر الثورية البلغارية . وأعلنوا العداء للبلغار، وأخذ ملكهم يطوف عواصم الغرب مناديا بمظالم هذا الشعب الطاغى، وكانت جرائدهم تردد أفكار ساستهم قائلة بوجوب الاتحاد مع الأتراك ومساعدتهم وتعضيدهم حتى لا يعلو صوت البلغار فى مقدونيا على صوت اليونان [194].

وكذلك تعرضت بلغاريا لهجوم فى صحافة صربيا [195].

المستوى الثانى: الدول الأوربية الكبرى:

أثناء حركة التمرد فى مقدونيا، عجزت الدول الأوربية الكبرى عن وضع حد لأعمال هذه العصابات البلغارية، وقد استغلت النمسا والمجر الموقف المضطرب فى مقدونيا، وشرعت فى مد خط حديدى (سيراجيفو – سالونيك) عبر سنجق بنى بازار الخاضع لها، مما أثار روسيا والدول الكبرى [196].

وعموماً استغلت الدول الأوربية الكبرى التى تبدى اهتماماً بمصير الإمبراطورية العثمانية بعد حركة التمرد، كعذر من أجل تنفيذ خططها الخاصة بإجراء الإصلاحات فى مقدونيا، ولما كانت هذه الدول الأوربية أوكلت لكل من النمسا والمجر وروسيا مهمة حل المشكلة المقدونية، ولمواجهة الصعاب الجديدة اجتمع كلٌّ من إمبراطور النمسا والمجر فرنسوا جوزيف، وقيصر روسيا نقولا الثانى فى مدينة ميرزتج Murzteg فى ستيريا فى 9 من أكتوبر عام 1903م، ووضعا مشروعاً جديداً للإصلاح أطلق عليه " برنامج ميرزتج " لأنه صدر فى هذه المدينة، ويتلخص فى النقاط الآتية:

1- يعاون المفتش العام العثمانى موظفون نمساويون وروس بصفة مستشارين ويصحبونه فى تنقلاته .

2 – يقوم هؤلاء المستشارون بفحص الشكايات التى يقدمها المسيحيون، ويعملون على القضاء على المظالم وغيرها من مظاهر سوء الحكم .

3 – يصدر عفو عام عن الإرهابيين .

4 – تقدم الحكومة العثمانية مساعدات مالية إلى جميع الفلاحين المسيحيين وإعادة بيوتهم وأراضيهم إليهم .

5 – تنشأ مجالس إدارة مختلفة من المسلمين والمسيحيين، وكذلك محاكم مختلفة فى جميع الجهات التى يشترك المسلمون والمسيحيون فى الإقامة فيها .

6 – يعهد بإعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة إلى ضابط أوربى ذى رتبة عسكرية عالية، ويساعده ضباط عسكريون تابعون للدول الأوربية توزع اختصاصاتهم على مقدونيا كلها .

7 – يقوم قنصلا النمسا وروسيا فى مقدونيا بمراقبة تنفيذ هذه الإصلاحات، وقد حصل إمبراطور النمسا والمجر وقيصر روسيا على موافقة الدول الأطراف فى معاهدة برلين على مشروعهما الإصلاحى. أما السلطان عبد الحميد فقد قبله على مضض، لأن هذا المشروع يتضمن مراقبة أوربية متفاوتة الدرجات على شئون الولايات الثلاث [197].

وعموماً طبق البرنامج الإصلاحى على مقدونيا عام 1903م بعد قبول الدول الكبرى المتصارعة وهى النمسا والمجر وروسيا من جانب، وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر [198]، وعلى أساس هذا البرنامج تم منح حلمى باشا مساعدين مدنيين من النمسا والمجر وروسيا، يختصان بمراقبة الإدارة والشئون المالية فى الولايات المقدونية، وتم توكيل تنظيم الشرطة العثمانية إلى جنرال إيطالى، ويساعده ضباط أجانب، حيث تقرر تعيين ضابط إيطالى هو دى جيورجيس De Girgis لرياسة الجندرمة، ثم خلفه فى هذا المنصب ضابط إيطالى آخر هو الكونت دى روبيلانت Count Di Robilant وأرسلت الدول الكبرى الأطراف فى معاهدة برلين عام 1878م، ما عدا ألمانيا، مجموعة من الضباط زيدت أعدادها تباعاً، وخضعت مقدونيا لقوات متعددة الجنسيات فيما يختص بحفظ الأمن، فقسمت إلى خمسة قطاعات تختص بكل قطاع دولة من الدول الخمس وهى: بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وإيطاليا [199]

ورغم ذلك لم يحقق هذا البرنامج الإصلاحى هدفه، حيث كان إمبراطورالنمسا والمجر وقيصر روسيا عاجزين عن فرض هذه الإصلاحات بالصورة المطلوبة على الحكومة العثمانية [200]، وبخاصة أن القائد الإيطالى المكلف برياسة الجندرمة لم يحقق نجاحا [201]، هذا إلى جانب اعتراض اليونانيين والوالاش على برنامج ميرزتج، إذ كانت تؤيد الأولين البطريركية اليونانية فى إستانبول، وساعدت الآخرين الحكومة الرومانية، وأبدوا نشاطا محموما فاق نشاطهم السابق خشية أن تؤدى الإصلاحات الجديدة إلى محاباة الصقالبة [202].

وبالنظر إلى الظروف التى تم فيها إجراء إعادة تنظيم الشرطة العثمانية وإلى الهيئة المشرفة عليها، وبالنظر إلى الإمكانيات الحقيقية للرقابة فإنها إلى حد ما اكتسبت طابعاً دولياً، وأصبحت سلاحا لتدعيم تأثير وضع الدول الكبرى فى مقدونيا [203] حيث

حصلت على مراقبة إدارية وبوليسية . وإن بقيت السيادة العثمانية على الولايات الثلاث قائمة، وإن كان بشكل يتزايد هشاشة، وذلك من جراء تدخل هذه الدول الأوربية فى البلقان [204].

لم تقنع الدول الأوربية بهذه المراقبة الإدارية والبوليسية على الولايات الثلاث، وبخاصة أن هذه الإصلاحات لم تغير جوهريا الحالة الصعبة فى مقدونيا، ولذا فإنه تمت من جديد فى عام 1905م محاولة إجراء مساع لزيادة الإصلاحات فى القضاء والمالية فى مقدونيا، وبذلك يتم ضمان شرعية تحديد الضرائب وجمعها بطريقة أكثر عدالة [205]، فطلبت إصلاحات مالية، حيث قام سفيرى النمسا والمجر وروسيا بوضع مشروع فى شهر أبريل من العام نفسه بهدف الإصلاح المالى فى مقدونيا اشتمل على تسع مواد منها كما جاء فى المادة الأولى، تتولى وكالات البنك العثمانى فى سالونيك وأسكوب وموناستير مهام أمين صندوق الموزع العام للولايات الثلاثة: سالونيك، كوسوفو، موناستير، وسوف يتلقون مباشرة من جامعى الضرائب كل صافى عائدات هذه الولايات الثلاث، عدا العائدات التى يتحكم فيها " الدين العام العثمانى " و "إيصالات جمارك سالونيك " التى تم التنازل عنها لقرض الجمارك، وسيقوم البنك العثمانى بكل النفقات العامة لهذه الولايات الثلاث بما فى ذلك الرواتب والأجور، وهذا فى نطاق حدود وبنود موارد الميزانية، أما المادة الثانية فقد نصت على إنشاء ميزانية عامة لكل من هذه الولايات الثلاث، ستكون هذه الميزانية قائمة على التفاصيل التى يوردها الحاكم العام لكل من هذه الأقاليم . وسيتم أيضا إنشاء ميزانية منفصلة لكل سنجق، وسيتم تسليم الميزانية العامة وكذلك أيضاً الميزانيات المنفصلة لكل دائرة على وكالات البنك العثمانى على الأقل بشهر واحد ـ قبل السنة المالية وبحد أقصى إلى 14 فبراير [206] ـ على إنشائها مكونة من مفتشين، بل من مستشارين فقط، وأن تشترك الدولة العثمانية فى عضوية هذه اللجنة بمندوب يعينه الباب العالى لهذا الغرض، وتقوم اللجنة بإعداد ميزانية كل ولاية من الولايات الثلاث، ويجب أن يوافق السلطان على هذه الميزانيات قبل الشروع فى تنفيذها. أما الاقتراحات التى تقدم مستقبلاً لإدخال إصلاحات مالية فيجب أن تأخذ مسيرتها عن طريق القنوات التشريعية فى الدولة، واقترحت الحكومة العثمانية زيادة الرسوم الجمركية من 8٪ إلى 11٪ لمواجهة العجز فى ميزانيات الولايات الثلاث نتيجة تنفيذ المراقبة الأوربية الإدارية والمالية

على هذه الأقاليم وحشد عدد هائل من الموظفين الذين ينتمون على الدول الأوربية الخمس التى لها قوات متعددة الجنسيات فى مقدونيا، واعترضت الدول الأوربية على هذه الزيادات المقترحة، وكانت بريطانيا أشدها اعتراضا استنادا إلى أن ثلث التجارة الخارجية للدولة العثمانية يجرى مع بريطانيا، ومعنى ذلك أن ثلث ما ستحصل عليه الحكومة العثمانية من زيادة الرسوم الجمركية سيخرج من جيوب الشركات والمصالح والهيئات البريطانية، وبعد مفاوضات طويلة وعسيرة وافقت الدول على رفع الرسوم الجمركية إلى 11٪ غير أنها حددت مدة هذه الزيادة بسبع سنوات فقط، واشترطت تخصيص حصيلة هذه الزيادة لتمويل مشروعات الإصلاح فى الولايات الثلاث، وفضلاً عن ذلك طلبت بريطانيا فى مقابل الزيادة منحها الحق فى مد الخط الحديدى من أزمير إلى أيدين Aydin حتى سنة 1940 م، كما طلبت ألمانيا زيادة الضمان المالى الذى تدفعه الحكومة العثمانية لأصحاب البنوك من أجل خط الأناضول الحديدى. وعموماً شملت هذه الإصلاحات المالية التى يعهد بتنفيذها إلى البنك العثمانى وفروعه فى هذه الولايات، بحيث يجعل هذا البنك وفروعه عبارة عن مصالح أو إدارات مالية أجنبية فى كل ولاية من الولايات الثلاث [207] حيث اقترح لورد لنسدون Lord Lansdowne الإنجليزى أن يقوم بجمع الضرائب فى مقدونيا موظفون تشرف عليهم الدول الأجنبية [208] واتخذت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا إجراءات لتعيين لجنة دولية للسيطرة وإدارة الوضع المالى فى مقدونيا [209].

أثار هذا الأمر العثمانيين، ورفض السلطان عبد الحميد الانصياع لقرارات اللجنة الدولية للشئون المالية، فأرسلت الدول الأوربية الكبرى المشتركة فى القوات المتعددة الجنسيات أساطيلها البحرية لاحتلال جزيرة ميدللى Midilli الواقعة تجاه ساحل أزمير فى 26 نوفمبر عام 1905م، وعندما رأت هذه الدول تمسك عبد الحميد بموقفه اتجهت بأساطيلها لاحتلال الجمارك ومكاتب البريد فى جزيرة لمنوس Limnos الواقعة قرب مدخل الدردنيل فى 15 ديسمبر من نفس العام [210]، ويضطر السلطان عبد الحميد إلى التراجع [211]، وبذلت ألمانيا مساعيها الحميدة فى هذه الأزمة الجديدة، لعلاقتها الحسنة بالدولة العثمانية، فاقترحت حلاً وسطاً بحيث لا تكون اللجنة المالية الدولية التى تصر عليها الدول الخمس، ورغم ذلك لم تنفذ المراقبتان الإدارية والمالية بالحزم المطلوب لأن

روسيا والنمسا قاومتا لورد جراى فى مسألة زيادة الحرس الدولى، كما أن ألمانيا رفضت الاشتراك فى المراقبة المالية [212]، كذلك فإن الصعوبات الأساسية للوضع المقدونى لم يتم الاقتراب منها [213]، برغم قبول السلطان للطلب الروسى الإنجليزى بوجوب تعيين أوربيين على رأس المحاكم المقدونية [214] . وعموماً بدأ تنفيذ المراقبة الأوربية المالية بعد انسحاب أساطيل الدول الخمس من جزيرتى ميدللى ولمنوس [215] .

ولكن إذا كانت قد حدثت إصلاحات عسكرية وإدارية واقتصادية إلا أن الأزمات والصراعات الداخلية والدموية داخل البلقان تواصلت ولم تكن قد توقفت بعد [216]، وإن كان السلطان عبد الحميد قد نجح فى إبقاء مقدونيا تحت السيادة العثمانية، ولكن ليس دون تفجيرات للعنف، وليس دون تدخل متزايد من جانب الدول الأوربية [217]، واستمر نشاط العصابات الإرهابية اليونانية بموافقة حكومة أثينا، واستنفد مقاومة هذا النشاط الإرهابى جزءاً كبيراً من ميزانية الولايات الثلاث، وظل هذا العنف والإرهاب الثورى يؤرق بال السلطان عبد الحميد حتى قيام الانقلاب الدستورى فى سنة 1908م، وتم عزله عن العرش فى السنة التالية [218] وهكذا تأخرت الحرب البلقانية عشر سنوات حتى سنة 1912م، ولم تعط الفرصة لقيام حرب عثمانية روسية من جديد عام 1903م، مع وجودها بشكل غير مباشر [219] .

خاتمة:

كانت الأزمة المقدونية أهم مشاكل المسألة الشرقية، بل كانت هى المسألة الشرقية فى أعظم دور لها، حيث شهدت مقدونيا خلال هذه الفترة تغيرا فى تبعيتها تارة للدولة العثمانية، وتارة أخرى لبلغاريا، ثم العودة إلى الدولة العثمانية، مما أدى لظهور منظمات مستقلة فيها تدعو للإعداد لثورة مسلحة لتحريرها، وشهدت عدداً من الاضطرابات، وكانت مسرحا لحوادث دموية مختلفة، وكانت موجة الهياج تبدأ فيها لتأخذ مكانها موجة أخرى، ومما زاد فى تعقيد هذه الأزمة المقدونية عدة أسباب:

- العامل الأول؛ حيث تضم مقدونيا عناصر مختلفة من السكان من مسلمين ويونانيين وألبان ورومانيين وبلغار ويهود وصرب يختلفون فى ديانتهم ولغاتهم واتجاهاتهم وميولهم .

– العامل الثانى؛ حالة الضعف والتدهور الذى أصاب الدولة العثمانية والتى كانت مقدونيا تابعة لها، مما ساعد على ظهور الدعوة لاستقلال مقدونيا .

– العامل الثالث؛ تدخل الدول الأوربية الكبرى فى هذه المشكلة، واختلافها على وضع مقدونيا بعد الاستقلال .

– العامل الرابع؛ يدخل فى أهمية موقع مقدونيا الاستراتيجى، وأطماع الدول الأوربية والكيانات السياسية فى شبه جزيرة البلقان والمجاورة لمقدونيا فى السيطرة عليها .

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نمت عاطفة قومية فى مقدونيا ظهرت نسبيا فى دور متأخر أثناء النزاع بين صربيا وبلغاريا لامتلاكها، اعتبرها الصرب موجهة نحوهم، واعتبرها البلغار نصيراً لبلغاريا، وتشكلت فيها حركة قومية هدفها التخلص من الحكم العثمانى والحصول على استقلالها، بمساعدة بلغاريا التى كانت تطمع فى ضم هذه المنطقة إليها لعدة عوامل سواء تاريخية وجغرافية أم اجتماعية أم اقتصادية، ولذلك مرت سياسة بلغاريا تجاه مقدونيا بعدة مراحل:

– المرحلة الأولى: تهدف إلى تحقيق بلغاريا الكبرى بضم مقدونيا، ولكنها فشلت لتدخل الدول الكبرى .

– المرحلة الثانية: محاولة تحرير مقدونيا كإمارة مستقلة يحكمها حاكم مسيحى، وبالطبع يكون بلغاريا .

– المرحلة الثالثة: اتبعت سياسة الاختراق المسلح، الذى ربما يهدف إلى تقسيم نهائى، والذى يبدو آخر حل غير مأمول للاتجاهات العديدة لبلغرة مقدونيا.

ولذلك كانت حركة التمرد والعصيان المسلح فى مقدونيا عام 1903م ذات طبيعة خاصة، ومقصورة على العنصر البلغارى فقط.

وثمة عدة ملاحظات يمكن أن نرصدها فى هذا السياق:

– أن المسألة المقدونية ليست مسألة دينية، ولكنها مسألة جنسية لأنك ترى اليونانيين والرومانيين وهم مسيحيون أيضا، لا يعتبران البلغار أخوة لهم، ولا يقبلون البتة قيام مملكة بلغارية كبرى.

– لم تكن السياسات القومية خالصة تماماً، بل تداخلت فيها بقايا ترسيبات السياسة الدينية، وفى بعض الأحيان السياسات الإقليمية والدولية وطموحات القوى المحلية، وبخاصة أن اتجاهها كان متضاربا لدرجة من العسير معها تحديد من هو الصديق ومن هو العدو لهذه القوى المحلية .

– إن الأزمة المقدونية كانت المسألة السياسية الوحيدة التى يهتم بها السياسيون فى كل دول أوربا ويحسبون لها ألف حساب، وكانت تحظى بالاهتمام الأول فى نظر السياسيين والاعتبار الأسمى فى دوائر النظر والرأى فى أوربا، ومن الملاحظ أنه رغم اختلاف الدول الأوربية الكبرى فإنها كانت تقف موقفاً موحداً ضد الدولة العثمانية، ولعل ذلك كان يرجع إلى الرأى العام الأوربى المعادى لهذه الدولة الإسلامية والمتعاطف مع أبناء قومهم، والذى كانت الصحافة الأوربية تحرك به السياسة بكل عنف وقوة للانقضاض على هذه الدولة الإسلامية.

– إن المشكلة المقدونية كانت على الدوام سبيل الدولة العثمانية لاستغلالها واستثمارها فى مواجهة الأطماع الاستعمارية والأزمات الاقتصادية والسياسية وتهديدات الدول الكبرى، كانت فى نفس الوقت أحد المعاول فى هدم هذه الدولة حيث كانت الثورة ضد السلطان العثمانى التى أصبحت تعرف فى التاريخ فيما بعد بثورة تركيا الفتاة التى ترعرعت فى مقدونيا، لأن الاتصال بينها وبين العالم الخارجى سهلا، هذا إلى جانب ضعف الهيمنة العثمانية على مقدونيا بعد أن خضعت لمراقبة دولية .

– إن حركة التمرد والعصيان المسلح هذه أعطت لمقدونيين بغض النظر عن جنسياتهم الشعور بالولاء تجاه مقدونيا، وكما تذكر الوثائق الأمريكية " أفسح الطريق للخوف من تغير هيمنة الأتراك بهيمنة البلغار، هذا الشعور سائد بين أغلب المقدونيين الذين اضطلعوا بدور هام فى هذه الحركة، والذين يريدون أن يتخلصوا من الأتراك، ولكن أيضا من سيطرة البلغار "[220].

الملاحق

ملحق رقم (1)

خريطة لمقدونيا ومنطقة البلقان قبل عام 1912 – 1913م، من كتاب د. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، أصولها التاريخية أوربا 1870 – 1939م .

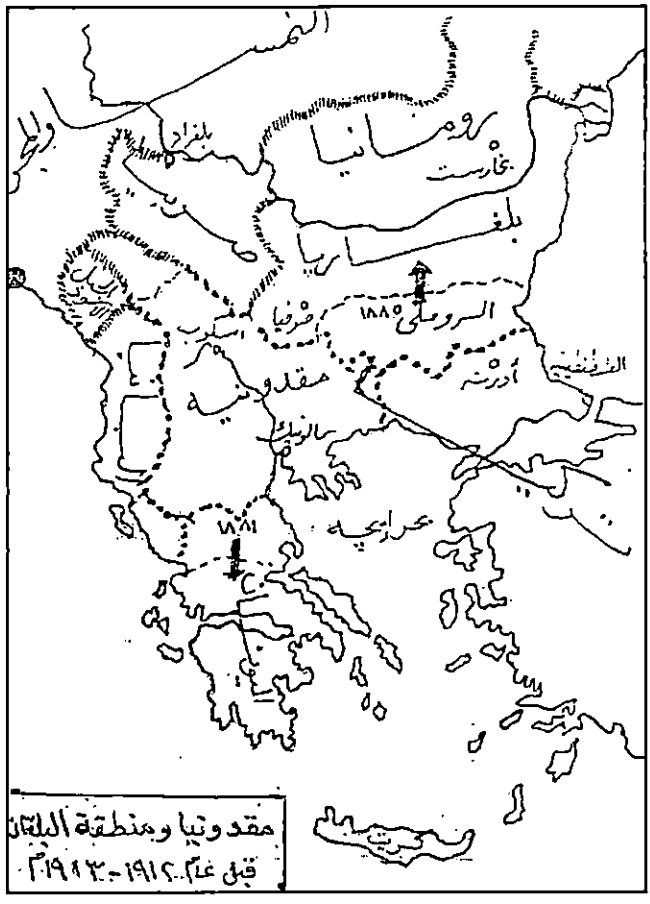

هوامش الدراسة

(1) جمال الدين سيد أحمد، مقدونيا بين الماضى والحاضر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م، ص 24.

(2) حول المسألة الشرقية وبدايتها، انظر: مقال بدايات المسألة الشرقية1774 – 1839م، بقلم روبير مانتران، ص ص 5 وما بعدها، مستخرج من كتاب تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثانى، إشراف روبير مانتران، تعريب: بشير السباعى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993م.

(3) United States, department of State, Consular Reports (Con, Repts) consulate General of U.S. Constaninople No, 275, Sept., 12, 1903, Charless, M. Dickinson, to the Department of State, Subject: Political in Macedonia.

كان المسئولون الأمريكيون فى القنصلية الأمريكية باستانبول:

- Charles M. Dickinson, Consul General.
- William Smith-Lyte, Vice Consul General.
- Lazzaro, consular Agent in salonica.

(4) اللواء، 14 سبتمبر، 1903م.

(5) بوتاس، تاريخ الحركات القومية فى أوربا، السلاف والجرمان والأقليات القومية، الجزء الرابع، تعريب نور الدين حاطوم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى بدمشق، 1982م، ص 347.

(6) وثائق الدولة العثمانية، دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، الباب العالى – دفاتر الباب الآصفى – دفاتر الولايات، دفتر رقم 528، 22 رجب 1321 هـ/ 1903م – 24 ذى القعدة 1321 هـ/ 1903م موناستير، وارد.

(7) Marriott, J.A.R., The Eastern Question, An Hictorical Study, in Europen Diplomacy, Oxford, 1969, p. 416.

وانظر أيضاً: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب: نبيه أمين فارس ومنير

البعلبكى، الطبعة الحادية عشر، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م، ص 596 . وبوتاس، المرجع المذكور، ص 336 .

حيث وصفت هذه الدراسات هذه الحركة باسم " ثورة البلغار فى مقدونيا"، بينما وصفتها الوثائق الأمريكية التى أُعدت عليها هذه الدراسة باسم " حركة التمرد والعصيان المسلح فى مقدونيا " .

The Insurgence and the Insurrectional Movement in Macedonia, No. 275, Sept., 12, 1903.

(8) اللواء: 1 أكتوبر، 1903م .

(9) انظر ملحق رقم (1)، خريطة توضح موقع مقدونيا فى منطقة البلقان.

(10) أدمجت مقدونيا بصربيا بموجب معاهدة بوخارست فى 3 أغسطس عام 1913م، ثم بدولة يوغسلافيا الجديدة التى أنشأتها معاهدة تريانون عام 1920م، إلا أنها بعد الحرب العالمية الثانية حصلت على استقلال ذاتى وإدارى فى إطار دولة جديدة وهى جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية .

انظر: بوتاس، المرجع المذكور، ص 241 – 242 .

(11) روميللى، اصطلاح باللغة العثمانية يعنى أرض الروم، وكان يطلق على القسم الأوربى الذى تسيطر عليه الدولة العثمانية، وقد قسمت إلى منطقتين، الأولى: أرض البلغار، والثانية: مقدونيا، وذلك بعد معاهدة برلين 1878م انظر:

Byedilli, Kemal, Makédonya Meselesi, in: Ihsanoglu, Ekmelddin, (editor), Osmanli Devleti Ve Medeniyeti Tarihi, Istanbul 1994, p. 113.

(12) فى تلك الفترة تغيرت عاصمة ولاية كوسوفو من بريشتينا إلى سكوب (1880 – 1912م)، وبالتالى ذكرت بعض المراجع ولاية كوسوفو أو سكوب .

انظر: بكر إسماعيل، ما هى كوسوفا؟ مكتب ألبابرس، القاهرة، 1999م، ص 16 .

(13) عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثالث، الأنجلو المصرية، 1982م، ص 1622 .

(14) على سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية والعالمية، ليبيا، د.ت، ص 342 .

(15) اللواء، 14 سبتمبر 1903م .

(16) Marriott: Op. Cit., p. 409.

(17) حول هذه المسميات على السلطان العثمانى .

انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثانى، الأنجلو المصرية، 1980م، ص 83. وما بعدها .

(18) Con, Repts, Consulate General of U.S. Constaninople, No, 8., October 1., 1899. Charless M. Dickinson to the Department of State, Subject, Custom House at Salonica.

(19) حول هذه الحركات القومية السلافية فى جنوب شرق أوربا من 1870 حتى عام 1914م انظر: بوتاس، المرجع المذكور، ص 35 وما بعدها .

(20) Marriott: Op. Cit., pp. 412.

(21) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، جـ3، ص 1623.

(22) Marriott: Op. Cit., pp. 413 – 414.

(23) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، التاريخ الأوربى المعاصر، دار الكتاب الجامعى، د.ت، ص 25.

(24) Marriott: Op. Cit., p. 412.

(25) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، جـ3، ص 1631.

(26) نفس المرجع المرجع، ص 1623 .

(27) على سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية والعالمية،ليبيا، د.ت، ص 342 .

(28) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق،جـ3، ص 1623 .

(29) على سلطان، المرجع المذكور، ص 342 .

(30) Marriott: Op. Cit., p. 409.

(31) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية فى العصر الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة، 1988م، ص 164 .

(32) Marriott, Op. Cit., pp. 409-410.

(33) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع المذكور، ص 1623 .

(34) حول موقف روسيا واعلانها الحرب على الدولة العثمانية، وموقف الدول الكبرى .

انظر بيير رونوفان، تاريخ العلاقات الدولية 1815 – 1941، تعريب: جلال يحيى، دار المعارف بالقاهرة، ص ص 544 – 550 .

(35) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص24 .

(36) Jelavich, Charles, Tsarist Russia and Balkan Nationalism, Russia Influence in the Internal Affaires of Bulgaria and Serbia, 1879 – 1886, Berkeley, Los Angeles, 1962, p. 1.

(37) Clayton, G. D., Britain and the Eastern Question, Missolonghi to Gallipoli, London, 1971, p. 143.

(38) جرانت، أ.ح، هارولد تمبرلى، أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين 1789 – 1950م، تعريب: محمد على أبودره ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب،1967م، ص 14.

(39) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 25 .

(40) حول هذه البنود انظر: محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين 1878م وأثره فى البلاد العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية والعالية، 1957م، ص ص 50–56 سنجق نوفى بازار أى السوق الجديدة انظر: بكر إسماعيل، المرجع المذكور، ص 25 .

(41) محمد مصطفى صفوت، المرجع المذكور، ص ص 50 – 56 .

(42) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 112.

(43) فيشر . هـ . أ. ل، تاريخ أوربا فى العصر الحديث 1789 – 1950م . تعريب: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، الطبعة التاسعة، دار المعارف بالقاهرة، 1993م، ص 437 – 438 .

(44) بوتاس، المرجع المذكور، ص 351 .

(45) نفس المرجع السابق، ص 339 .

(46) Marriott, Op. Cit., p. 411.

(47) Ibid. p. 411.

(48) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1623 .

(49) إذا أخذنا الإحصاءات البلغارية، كان عدد سكان مقدونيا عام 1912م نحو 2.55.000 نسمة أكثرهم بلغاريين موزعين كما يلى:

1.100.000 بلغارى، 550.000 عثمانى، 268.000 يونانى، 164.000 ألبانى، 43.000 أقليات أخرى، وفى هذا الإحصاء لم يكن الصرب موضع بحث، انظر: بوتاس، المرجع المذكور، ص 337.

(50) بوتاس، المرجع المذكور، ص 341 .

(51) Marriott, Op. Cit., pp. 410 - 411.

(52) بوتاس، المرجع المذكور، ص 342 .

(53) نفس المرجع، ص 344 .

(54) نفس المرجع، ص ص 339 – 340 .

(55) Marriott, op. Cit., pp. 410 – 411.

(56) بوتاس، المرجع المذكور، ص 342 .

(57) كارل بروكلمان، المرجع المذكور، ص 596 .

(58) فيشر، المرجع المذكور، ص 450 .

(59) بوتاس، المرجع المذكور، ص 346 .

(60) Marriott, Op. Cit., p. 412.

(61) محمد موفاكو، الثقافة الألبانية فى الأبجدية العربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والنقد والأدب بالكويت، العدد 68 أغسطس، 1983م، ص ص 16 – 17 .

(62) Marriott, Op. Cit., p. 415.

(63) Ibid., p. 411.

(64) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 25 .

(65) محمد مصطفى صفوت، المرجع المذكور، ص 48 .

(66) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 113.

(67) Marriott, Op. Cit., p. 415.

(68) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 30 .

(69) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 114.

(70) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 26 .

(71) بوتاس، المرجع المذكور، ص 338 .

(72) Marriott, Op. Cit., pp. 411- 412.

(73) بوتاس، المرجع المذكور، ص 347 .

(74) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 27 .

(75) Marriott, Op. Cit., p. 415.

(76) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1625 .

(77) Marriott, Op. Cit., p. 415.

(78) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 27 .

(79) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع المذكور، ص 1624 .

(80) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 27 .

(81) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1624 – 1625.

(82) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص ص 27 – 28 .

(83) بوتاس، المرجع المذكور، ص 347 .

(84) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص ص 28 – 29 .

(85) Marriott, Op. Cit., p. 415.

(86) بيير رنوفان، المرجع المذكور، ص 696 .

(87) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 29 .

(88) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1624 – 1625.

(89) Marriott, Op. Cit., p. 415.

(90) Ibid., pp. 411 – 412.

(91) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1625 .

(92) الآنسة ستون مبشرة أمريكية اشتهرت بحبها للشعب البلغارى حتى انقطعت لخدمته فأقامت فى صوفيا للتعليم والتبشير ومساعدة الفقراء من قبل جمعية المرسلين الأمريكان لبلاد الدولة العثمانية، ومعها زميلتها تسيلكا، اختطفتها عصابة بلغارية وحجرتا عليها فى مكان خفى، وأعلنوا لحكومة بلغاريا وقنصل أمريكا أنهم لن يطلقوا سراحها إلا بفدية، ومما كتبوه فى هذا الصدد إلى البرنس فريناند أمير البلغار أنهم إذا لم ينالوا ما يطلبونه فى وقت قريب قتلوا الأسيرتين، وذكرت إحدى الجرائد الفرنسية أن الأمريكان دفعوا نصف المال المفروض، ولا يزال اللصوص يطالبونهم بالنصف الآخر .

لمزيد من التفاصيل حول هذه الحادثة انظر: مجلة الهلال، 1 ديسمبر 1901م، ص ص 150 – 151 .

(93) Marriott, Op. Cit., p. 416.

(94) Con, Repts, Op. Cit., No, 238, March 14, 1903 Charless M. Dickinson to the Department of State, Subject: Abduction of Miss Stone.

(95) Ibid., Enclosing for the department Information, Translation of a Letter in the Paris of the New York Herald, Bulgaria's Black Record.

(96) Ibid., Bulgaria's Black Record.

(97) Ibid.,

(98) Marriott, Op. Cit., p. 416.

(99) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 114.

(100) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1626 .

(101) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 30 .

(102) Marriott, Op. Cit., p. 416.

(103) جمال الدين سيد أحمد، المرجع السابق، ص 30 .

(104) كارل بروكلمان، المرجع المذكور، ص 596 .

(105) Con, Repts., Op. Cit., No, 238, March 14, 1903.

(106) Ibid.,

(107) Ibid.,

(108) Ibid., Enclosing from Paris, Fe., 21, 1903.

(109) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1625 .

(110) Marriott, Op. Cit., p. 416.

(111) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1626 – 1627.

(112) نفس المرجع، ص 1627 .

(113) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص ص 29 – 30 .

(114) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1627 .

(115) وثائق الدولة العثمانية، المصدر السابق، دفتر رقم 544، 22 رجب 1321هـ/ 1903م – 24 ذى الحجة 1321هـ/ 1903م موناسيتر صادر .

(116) على سلطان، المرجع المذكور، ص 342 .

(117) وثائق الدولة العثمانية، المصدر السابق، دفتر رقم 560، 4 صفر 1291هـ/ 1874م، ربيع أول 1321هـ/ 1903م، سالونيك صادر

(118) Con, Repts., Op. Cit., No, 255, May , 1903, William Smith-Lyte to the Department of State, Subject: Affairs in Macedenia.

(119) Ibid.,

(120) Ibid., No, 258, June 2, 1903, William Smith-Lyte, to the Department of State, Subject: Political Situation in the Vilagets of Kossova, Salonica and Monastir.

(121) Ibid., No, 259, June 11, 1903, William Smith-Lyte, to the Department of State, Subject, Salonica Disturbances.

(122) Ibid.,

(123) Ibid., No, 278, Sept. 24, 1903, M. Charles M. Dickinson, to the Department of State, subject: Political Situation in Macedonia.

(124) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(125) Con, Repts., Op. Cit., No, 266, Aug. 18, 1903, M.R. William Smith-Lyte, to the Department of State, Subject: Affairs in Macedinia

(126) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(127) Con, Repts., Op. Cit., No, 266, Aug. 18.1903.

(128) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 3. .

(129) Beyilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(130) Con, Repts., Op. Cit., No, 266, Aug. 18, 1903.

(131) Ibid., No, 27., Sept. 5, 1903. William Smith-Lyte, to the Department of State, Subject, Affairs in Macedonia.

(132) نقلاً عن كتاب، بوتاس، المرجع المذكور، ص 348 .

(133) هو حسين حلمى باشا الذى عين مفتشا عموميا بمقدونيا فى 8 ديسمبر عام 1902م .

انظر: - Beydilli, Kema, Op. Cit., p. 114.

(134) Con. Repts., Op. Cit., No, 266, Aug. 18, 1903

(135) Ibid., No, 27., Sept. 5, 1903.

(136) Ibid.,

(137) Ibid.,

(138) Ibid., No, 275, Sept, 12, 1903, Charless M. Dickinson to the Department of State, Subject: Situation in Macedonia.

(139) Ibid., No. 279, October 8, 1903, M.R. Charless M. Dickinson, to the Department of State, Subject: Situation in Macedonia, Enclosing, No, 609, Sept. 3, 1903.

(140) Ibid., Enclosing, No, 610, Sept. 24, 1903.

(141) Ibid., No, 278, Sept. 24, 1903.

(142) Ibid., No. 275, Sept. 12.1903.

(143) Con. Repts., Op. Cit., No. 284, October, 23, 1903 M. R. Charles M. Dickinson, to the Department at State, Subject: Political in Macedonia.

(144) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 114.

(145) Con. Repts, Op. Cit., No. 284, October, 23, 1903.

(146) Marriott., Op. Cit., p. 417.

(147) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 3. .

(148) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1627 .

(149) على سلطان، المرجع المذكور، ص 342 .

(150) بوتاس، المرجع المذكور، ص 347 .

(151) Con., Repts., Op. Cit., No. 27., Sept. 5, 1903.

(152) Ibid.,

(153) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع المذكور، ص 1626 .

(154) Con., Repts., Consulate General of U.S. Constaninople, No, 278, Sept. 24, 1903.

(155) Ibid., No. 27., Sept. 5, 1903.

(156) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع المذكور، ص 1627 .

(157) بوتاس، المرجع المذكور، ص 347 .

(158) Marriott, Op. Cit., p. 416.

(159) بوتاس، المرجع المذكور، ص 347 .

(160) Con., Repts., Op. Cit., No. 275, Sept. 12.1903.

(161) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 114.

(162) كارل بروكلمان، المرجع المذكور، ص 597 .

(163) Con., Repts., Op. Cit., No, 278, Sept. 24, 1903.

(164) Ibid., No, 347, October, 31, 1904, M.R. William Smith-Lyte, to the Department of State, Subject: Condition in Macedonia.

(165) Ibid., No, 275, Sept. 12.1903.

(166) آلماوتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة: راسم رشدى، القاهرة، 1950م، ص 185.

(167) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(168) اللواء، 14 سبتمبر 1903.

(169) Con., Reports., Op. Cit., No, 275, Sept. 12, 19.3, Enclosing, No. 609.

(170) اللواء، 2. أكتوبر 1903م.

(171) اللواء، 1 أكتوبر 1903م.

(172) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(173) اللواء، 2. أكتوبر 1903م.

(174) Con., Reports., Op. Cit., No, 275, Sept. 12, 1903.

(175) اللواء، 2. أكتوبر 1903م.

(176) على سلطان، المرجع المذكور، ص 354.

(177) بوتاس، المرجع المذكور، ص 348.

(178) فرانسوا چورچو، النزع الأخير (1878 – 19.8م)، ص 235 ، من كتاب تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثانى، إشراف روبير مانتران، ترجمة: بشير السباعى.

(179) كارل بروكلمان، المرجع المذكور، ص 596.

(180) على سلطان، المرجع المذكور، ص 354.

(181) حسن كيالى، مقال: "جمال باشا فى سوريا، هل هو قومى أم انفصالى أم اتحادى؟" ترجمة: عبد اللطيف الحارس من مجلة الاجتهاد، السنة الحادية عشرة، العددان 45 – 46، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 2000 م، ص 189.

(182) كارل بروكلمان، المرجع المذكور، ص 598.

(183) على سلطان، المرجع المذكور، ص ص 354 – 355.

(184) آلماوتلن، المرجع المذكور، ص ص 185 – 186.

(185) على سلطان، المرجع المذكور، ص 354.

(186) ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1965م، ص 107.

(187) حسان على حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، 1897 – 1909م، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980م، ص 297.

(188) فرانو چورچو، المقال المذكور، ص 236 .

(189) محمد فريك بك، تاريخ الدولة العثمانية، مكتبة الآداب بالقاهرة، 1997م، ص ص 337 – 338 .

(190) آلما وتلن، المرجع المذكور، ص ص 185 – 186 .

(191) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1630 – 1631.

(192) فيشر، المرجع المذكور، ص ص 347 – 348 .

(193) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 31 .

(194) اللواء، 14 سبتمبر 1903م .

(195) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1628 – 1629.

(196) على سلطان، المرجع المذكور، ص 342 .

(197) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1627 – 1628.

(198) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(199) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع المذكور، ص ص 1628 – 1629 .

(200) بوتاس، المرجع المذكور، ص349 .

(201) كارل بروكلمان، المرجع المذكور، ص 569 .

(202) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1628 .

(203) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 31 .

(204) فرانسوا چورچو، المقال المذكور، ص 214 .

(205) جمال الدين سيد أحمد، المرجع المذكور، ص 31 .

(206) Con., Repots., Op. Cit., No, 370., April 26, 1905 M. R. Charles M. Dickinson to Francis, B. Loomis assistant Secretary of State, Subject: Translation of a Project for Financial Reform in Macedonia.

(207) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1629 – 1630.

(208) محمد عبد الرحيم مصطفى وكامل چرچى، أوربا المعاصرة 1870 – 1939م، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1953م، ص 88 .

(209) Marriott, Op. Cit., p. 418.

(210) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ص ص 1629 – 1630 .

(211) فرانسوا چورچو، المقال المذكور، ص 235 .

(212) محمد عبد الرحيم مصطفى وكامل چرچى، المرجع المذكور، ص 88 .

(213) Marriott., Op. Cit., p. 418.

(214) آلما وتلن، المرجع المذكور، ص 186 .

(215) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 163. .

(216) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(217) فرانسوا چورچو، المقال المذكور، ص 214 .

(218) عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ص 1630 .

(219) Beydilli, Kemal, Op. Cit., p. 115.

(220) Con., Repots., Op. Cit., No, 275, Sept., 12,1903.

مصادر ومراجع الدراسة

أولاً: وثائق غير منشورة:

1 - وثائق أمريكية

- United States, Department of State, Consular Reports (Con, repots) Consulate General of U.S. constaninople.

1899

- No, 8., October 1., 1899.

1903

- No, 238, march 14, 1903.
- No, 258, June 2, 1903.
- No, 259, June 11, 1903.
- Without number, June 17, 1903.
- No, 266, august 18, 1903.
- No, 270, September 5, 1903.
- No, 275, September 12, 1903.
- No, 278, September 24, 1903.
- No, 279, October 8, 1903.
- No, 284, October 23, 1903.

1904

- No, 346, October 31, 1904.

1905

- No, 370, April 26, 1905.

2 - الوثائق العثمانية:

دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، الباب العالى "دفاتر الباب الآصفى"، دفاتر الولايات.

- دفتر رقم 528، 22 رجب 1321 هـ/ 1903م - 24 ذى القعدة 1321 هـ/ 1903م، موناستير، وارد.
- دفتر رقم 529، 26 ذى القعدة 1321 هـ/ 1903م - 24 ذى الحجة 1321هـ/ 1903م، موناستير، وارد.
- دفتر رقم 544، 22 رجب 1321 هـ/ 1903م - 24 ذى الحجة 1321 هـ/ 1903م، موناستير، وارد.
- دفتر رقم 560، 4 صفر 1291هـ/ 1874م - 21 ربيع أول 1321هـ/ 1903م، سالونيك، صادر.

ثانياً: المراجع:

1 - العربية والمعربة:

- آلما وتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، تعريب: راسم رشدى، القاهرة، 1950م.
- بكر إسماعيل، ما هى كوسوفا؟ مكتب البابرس، القاهرة، 1999م.
- بوتاس . هـ .، تاريخ الحركات القومية فى أوربا، الجزء الرابع، السلاف والجرمان والأقليات القومية، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر العربى، بدمشق، 1982م.
- بيير رونوفان، تاريخ العلاقات الدولية 1815 - 1914م، تعريب: جلال يحيى، دار المعارف بالقاهرة، 1968م.
- جرانت . أ.ح.، هارولد تمبرلى، أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين 1789 - 1950م، تعريب: محمد على أبورده ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، 1967م.
- جمال الدين سيد أحمد، مقدونيا بين الماضى والحاضر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م.
- حسان على حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 - 1909م، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1980م.
- حسن كيالى، مقال "جمال باشا فى سوريا، هل هو قومى أم انفصالى أم اتحادى؟"، تعريب: عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، السنة الحادية عشرة ن العددان 45 - 46، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 2000م.

- روبير مانتران وآخرون، تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثانى، مقال بدايات المسألة الشرقية 1774 – 1839م، تعريب: بشير السباعى، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م .
- ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1965م .
- فرانسوا چورچو، مقال النزع الأخير 1878 – 1908م، من كتاب تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثانى، إشراف روبير مانتران، تعريب: بشير السباعى، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م .
- فيشر، هـ . أ . ل . تاريخ أوربا فى العصر الحديث 1789 – 1950م، تعريب: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، الطبعة التاسعة، دار المعارف بالقاهرة، 1993م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، التاريخ الأوربى المعاصر، دار الكتاب الجامعى، د.ت .
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية فى العصر الحديث، دار الفكر العربى بالقاهرة، 1988م .
- عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثانى، الأنجلو المصرية، 1980م، الجزء الثالث، الأنجلو المصرية، 1983م .
- على سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، بدون تاريخ .
- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى، الطبعة الحادية عشر، دار العلم للملايين، بيروت ن 1988م .
- محمد عبد الرحيم مصطفى وكامل جرجى، أوربا المعاصرة 1870 – 1939م، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1953م .
- محمد فريد، تاريخ الدولة العثمانية، مكتبة الآداب، 1997م .
- محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين وأثره فى البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، 1957م .
- محمد موفاكو، الثقافة الألبانية فى الأبجدية العربية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد 68 أغسطس 1983م .

2 – المراجع الأجنبية:

- Clayton, G. D., Britain and the Eastern Question, Missolonghi to Gallipoli, London, 1971.

- Beydilli, Kemal, Makedonya Meselesi, in: Ihasanglu, Ekmeleddin (editor), Osmanli Deveti ve Medenuyet Tarihi, Istanbul, 1994.
- Jelavich, Charles, Tsairist Russia and Balkan Nationalism, Russia Influence in the Internal Affaires of Bulgariaand Serbia, 1879-1886, Berkeley, Los Angeles, 1962.
- Marriott, J.A.R., The Eastern Question, An Historical Study, in Europen Diplomacy, Oxford, 1969.

ثالثاً: الدوريات:

- الاجتهاد، شهرية، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، العددان 45، 46، شتاء وربيع، 2000 م .
- اللواء، يومية، مصطفى كامل، عام 1903م .
- الهلال، شهرية، جورجى زيدان، عام 1901م .

* * *